

Distr.: General
6 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٠ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس
لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

الاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩١/٦٢، أن تستعرض في دورتها الخامسة والستين التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تطبيق استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشملت الأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي تقارير استعراض وطنية وإقليمية وثلاثة بيانات ختامية إقليمية. والهدف من هذا التقرير هو توفير تولىفة شاملة تضم الاستعراضات التحضيرية الخمسية الوطنية والإقليمية لاستراتيجية موريشيوس، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

* A/65/50.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - التقدم الإنمائي العام للدول الجزرية الصغيرة النامية
٦	ألف - التطورات الاقتصادية الكلية
٨	باء - التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٩	جيم - مواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الصدمات
١٧	ثالثا - تنفيذ استراتيجية موريشيوس: التقدم، والدروس المستفادة، والتحديات المستمرة
١٧	ألف - نظرة إجمالية
١٩	باء - الاقتصاد
٣٦	جيم - البيئة
٤٨	دال - النظم والمؤسسات الاجتماعية
٥٤	رابعا - مسائل مطروحة للنظر

أولاً - مقدمة

١ - أبرز برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)، المعتمد في بربادوس في ١٩٩٤، التحديات والقيود الخاصة التي أسفرت عن نكسات كبرى للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ترجم برنامج عمل بربادوس جدول أعمال القرن ٢١^(٢) إلى إجراءات وتدابير محددة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة. وفي ٢٠٠٥، اعتمدت استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣). وتحدد الاستراتيجية الإجراءات والاستراتيجيات في ١٩ مجالاً من مجالات الأولوية، من بينها المواضيع الأصلية لبرنامج عمل بربادوس. وفي ٢٠٠٨، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩١١/٦٢، أن تستعرض في دورتها الخامسة والستين التقدم المحرز على مدى خمس سنوات في معالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنفيذ استراتيجية موريشيوس. وزاد قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٣ و ١٩٩/٦٤ من وضوح توقعات الدول الأعضاء والعمليات التي ينطوي عليها الاستعراض. وسيعقد الاجتماع الاستعراضي الخمسي الرفيع المستوى في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢ - وما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقدم - عن طريق وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (التابعة لها)، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة - الدعم للأعمال التحضيرية اللازمة لعملية الاستعراض. وتشكل سلسلة تقارير التقييم الوطنية الأساس الموضوعي للاستعراض^(٤). وعُقدت الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية في بورت فيلا، فانواتو، يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ وفي مال، ملديف، يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس؛ وفي سان جورج، غرينادا، في الفترة من ١٦ إلى

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.8 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٤) متاحة في www.sidsnet.org/msi_5/index.shtml.

١٨ آذار/مارس، وأسفرت عن بيانات ختامية إقليمية^(٥) وتقرير توليفي إقليمي متعمق^(٤). وعُقد في نيويورك في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ اجتماع أقاليمي ضم الدول الجزرية الصغيرة النامية أعقبه الاحتفال بيوم الدول الجزرية الصغيرة النامية في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وفي العهد القريب جداً، دعا قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢/٦٦، المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، الدول الأعضاء إلى تأييد بيان بورت فيلا الختامي.

٣ - والهدف من هذا التقرير توفير توليفة شاملة لتقارير الاستعراض الوطنية والإقليمية لكي تنظر فيها الجمعية العامة^(٦). وهذا التقرير يمثل تحديثاً لتقرير الأمين العام المعنون "استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس" المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة (E/CN.17/2010/9). وقد راعى التقرير المواد التي باتت متاحة منذ ذلك الحين، لا سيما النتائج الختامية للاجتماعات التحضيرية، وتقارير التقييم الوطنية، ووثائق الأمم المتحدة، والبيانات الأحدث من ذلك. والبيانات المستخدمة في التقرير مستمدة من الإحصاءات الرسمية التي تجمعت في صفحة مدخل بيانات الأمم المتحدة (UN data) (<http://data.un.org>)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٤ - وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيراً من الخصائص المميزة للبلدان النامية الأخرى، ولكنها تواجه أيضاً تحديات فريدة مُسلّم بها على نطاق واسع. وبينما لاحظت لجنة السياسات الإنمائية أنه لا يوجد تعريف مقبول للدولة الجزرية الصغيرة النامية، وأن العضوية

(٥) CSD18/2010/BP8, CSD18/2010/BP9 and CSD18/2010/BP10 متاحة في [www.un.org/esa/dsd/resources/](http://www.un.org/esa/dsd/resources/res_docusd_18_back.shtml)

(٦) أُعد هذا التقرير باستخدام إسهامات من ٢٢ مشتركاً في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، هم: مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب منطقة البحر الكاريبي، بورت أوف سبين، التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والجماعة الكاريبية، والكمونولث، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمؤسسة المعنية بارتفاع مناسيب مياه البحار.

في تلك المجموعة تتقرر في الممارسة العملية بالاختيار الذاتي^(٧)، وسيشير مصطلح "الدول الجزرية الصغيرة النامية" في هذا التقرير إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الثمانية والثلاثين المدرجة أسماؤها بالموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية^(٨). ونظراً لمسائل توافر المعلومات وجودتها وتجميعها، وردت أيضاً نتائج التجميع لمجموعة فرعية تضم ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية^(٩) استخدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للأغراض التحليلية وحدها. كما ترد النتائج المتعلقة بالمجموعة الفرعية التي تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية المدرجة أيضاً في قائمة أقل البلدان نمواً.

٥ - ويوجز الفرع الثاني أدناه التقدم العام للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية الكلية، والتقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتجاهات مواطن الضعف. أما الفرع الثالث، فإنه يبيّن بتعمق التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة فيما يختص بتنفيذ استراتيجية موريشيوس فيما يتصل بكل موضوع من مواضيع الاستراتيجية ووسيلة من وسائل التنفيذ. بينما يورد الفرع الرابع الاستنتاجات والمسائل التي سيجري النظر فيها.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق ١٣، E/2010/33، الفصل الخامس، الفقرة ٦.

(٨) أنتيغوا وبربودا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، سورينام، سيشيل، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، كوبا، كيريباس، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو. (انظر www.un.org/special-rep/ohrlls/sid/list.htm).

(٩) أنتيغوا وبربودا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سيشيل، دومينيكا، الرأس الأخضر، غرينادا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو.

ثانياً - التقدم الإنمائي العام للدول الجزرية الصغيرة النامية

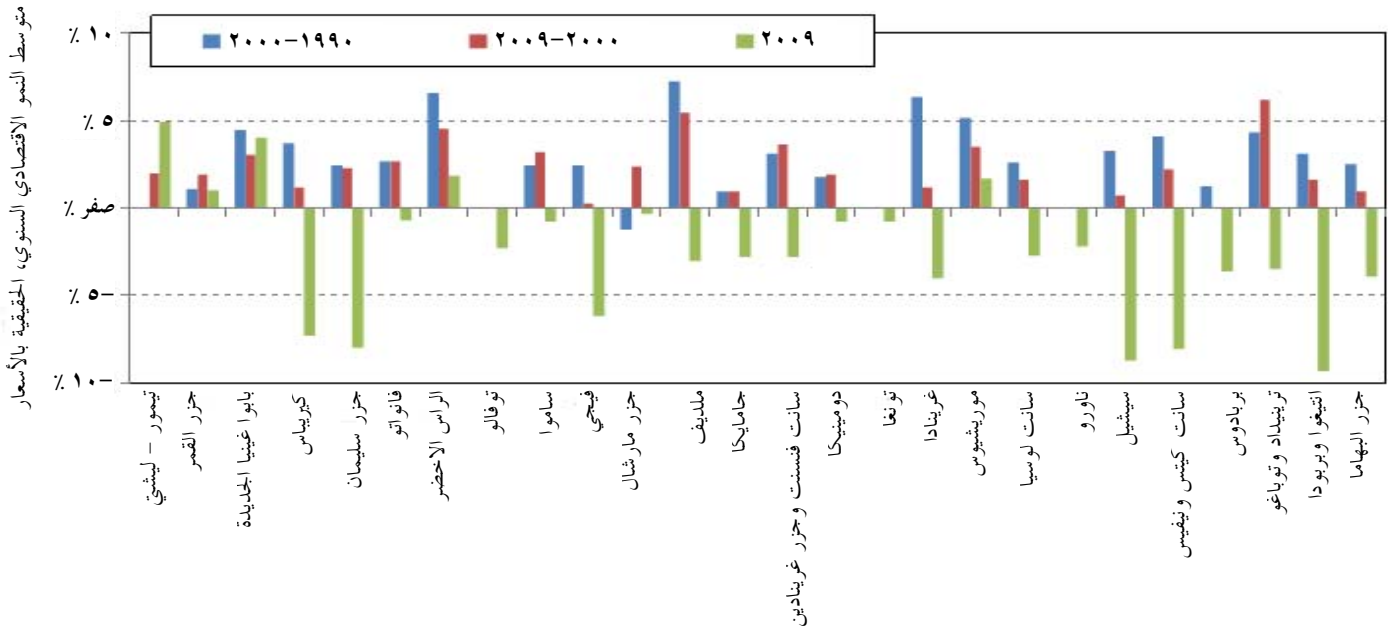
ألف - التطورات الاقتصادية الكلية

٦ - انخفض النمو الاقتصادي الحقيقي للمجموعة الفرعية التي تضم ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية من متوسط قطري قدره ٣,٢ في المائة سنوياً في تسعينات القرن العشرين إلى ٢,٦ في المائة في سنوات الألفية الثالثة، وهذا يتناقض مع النمو الاقتصادي القوي (الذي اتسم دائماً بالتسارع) في عديد من البلدان النامية الأخرى على مدى الفترة نفسها^(١٠). وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات ضعف كامن جد عالية، لا سيما ضعفها إزاء الصدمات الخارجية، على الرغم من ارتفاع دخولها، في المتوسط، بالمقارنة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك، كان النمو الاقتصادي شديد التقلب واتسم بتفاوتات ملحوظة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويورد الشكل الأول صورة إجمالية لسجل النمو الاقتصادي لدول جزرية صغيرة نامية مختارة منذ ١٩٩٠. فقد سجلت تلك الدول نمواً اقتصادياً حقيقياً يقل عن المتوسط العالمي في الألفية الثالثة البالغ ٢,٨ في المائة سنوياً (بما في ذلك، في حالات كثيرة، سنوات الازدهار السابقة للأزمة المالية العالمية)، الأمر الذي يعني استمرار الاعتماد على المعونات. وسجل سُدس عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية نمواً حقيقياً يربو على ٤ في المائة سنوياً على امتداد تسعينات القرن العشرين وسنوات الألفية الثالثة، ورغم ذلك أفلت من معظمها هدف الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي المرتفعة التي تحققت على مدى عقود طويلة، وذلك باستثناءات قليلة. وفي عام ٢٠٠٨، تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المبيّنة في الشكل الأول بين ٣٢٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بقيمتها المسجلة سنة ٢٠٠٠ و ١٨ ٢٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

(١٠) على سبيل المثال، فإن النمو الاقتصادي الحقيقي في أقل البلدان نمواً قد ازداد من ٣,٣ في المائة في المتوسط سنوياً في تسعينات القرن العشرين إلى ٦,٣ في المائة في الألفية الثالثة. وبالمثل، فإن أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء شهدت ازدياد النمو الاقتصادي الحقيقي من ٢,٢ إلى ٤,٩ في المائة.

الشكل الأول

النمو الاقتصادي لدول جزرية نامية صغيرة مختارة، ١٩٩٠-٢٠٠٠، و ٢٠٠٠-٢٠٠٩، و ٢٠٠٩



الدول الجزرية الصغيرة النامية، تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨

المصادر: قاعدتا بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمرصد الاقتصادي للمحيط الهادئ التابع لمصرف التنمية الآسيوي (شباط/فبراير ٢٠١٠)، والاستعراض العام الأولي لاقتصادات منطقة البحر الكاريبي الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ٢٠١٠-٢٠٠٩ (LC/CAR/L.252) شباط/فبراير ٢٠١٠. وتقديرات ٢٠٠٩ غير رسمية بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وجزر القمر، وجزر مارشال، والرأس الأخضر، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغرينادا.

٧ - ورغم الاستراتيجيات التوسعية، انكسرت اقتصادات معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسعار الحقيقية في ٢٠٠٩، بمتوسط ٢,٤ في المائة. وانكسرت خمس اقتصادات تلك الدول بأكثر من ٦ في المائة بالأسعار الحقيقية. وسُجل نمو إيجابي، أساساً، من الدول الجزرية الصغيرة النامية كانت مصدرّة رئيسية للموارد. وستزيد سياسات الحفز من مستويات مديونية الدول الجزرية الصغيرة النامية التي كانت بالفعل مرتفعة قبل الأزمة، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة خدمة ديون دومينيكا (كنسبة مئوية من إيرادات التصدير ٨٥ في المائة في ٢٠٠٧). وإضافة إلى ذلك، أظهر الميزان الخارجي للسلع والخدمات في الدول الجزرية الصغيرة النامية عجزاً متزايداً (إذ ازداد متوسطه من ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤ إلى ١٨ في المائة في ٢٠٠٨). وكان العجز أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٠٠٨، بالمقارنة بمتوسط قدره ١١ في المائة في أقل البلدان نمواً، و ٢,٦ في المائة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وأقل من ١ في المائة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء - التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨ - يبين تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠٠٩^(١١) وسلسلة التقارير المرحلية الإقليمية والوطنية المتعلقة بتلك الأهداف أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أحرزت بعض التقدم في ٢٠٠٩، ولكنها تحذر أيضاً من عدم وجود مجال للرضا المصحوب بتجاهل الأخطار المحدقة. وهناك دول جزرية صغيرة نامية عديدة خرجت عن المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل تراجع بعضها في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، فإن تأثير الأزمات العالمية المتعددة ظل يهدد التقدم وما برح يزيد من الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية المتنامية.

٩ - وأحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية قدراً طيباً من التقدم في مجالات من قبيل الشأن الجنساني، والصحة، وبعض الأهداف التعليمية والبيئية. إلا أنها أحرزت قدراً من التقدم أقل مما أحرزته غالبية التجمعات الأخرى، بل وتراجعت من الناحية الاقتصادية، لا سيما فيما يختص بالحد من الفقر وبالقدرة على تسديد الديون، نتيجة لانخفاض النمو (انظر E/CN.17/2010/9، الجدول الأول). وثمة فارق صارخ بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، من ناحية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأقل نمواً وأفريقيا الواقعة جنوب

(١١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.I.12.

الصحراء، من ناحية أخرى، إذ أحرزت المجموعة الأخيرة في المتوسط مزيداً من التقدم من حيث الحد من الفقر، والمساعدة الإنمائية الرسمية الواردة، والحد من المديونية. وقد تعزى هذه النتيجة، جزئياً، إلى انخفاض خط الأساس لأقل البلدان نمواً وأفريقيا، والازدهار الذي شهدته السلع الأساسية في الألفية الثالثة، وتغير البيئة الدولية التي أصبحت أكثر تحدياً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبينما كانت المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الموضوعة لأفريقيا مفيدة، لا توجد آليات دعم مماثلة لأجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - وهذه النتائج تُخفي فوارق كبيرة فيما بين البلدان وداخل البلدان^(١٢). إلا أن إجراء تقييم عالمي شامل يبيّن التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال مقيداً بعاملٍ قلة جودة البيانات وعدم توافرها. والتقارير المرحلية الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية توفر، في حالة وجودها، الصورة الأشمل لما تحرزته كل دولة من تقدم لبلوغ تلك الأهداف.

جيم - مواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الصدمات

١١ - مما يدعو إلى القلق أن التقدم الإنمائي الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤخراً قد يتعرض للخطر بفعل الصدمات الجارية الكبرى. وبأي مقياس فعلي، فإن تلك الدول تندرج ضمن "مناطق العالم الساخنة" من حيث التنمية المستدامة. وقد زادت مواطن ضعفها نتيجة لتغير المناخ وظهر هذا الضعف في الآونة القريبة بفعل الأزمة المالية العالمية فيما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ وأزمي الغذاء والوقود في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والكوارث الطبيعية الواسعة النطاق التي وقعت في ٢٠٠٩-٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، فإن الأزمة الغذائية قد خلّفت آثاراً شديدة في أوساط الفقراء في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يعد معظمها دولاً مستوردة صافية للغذاء.

١٢ - وتنشأ مستويات الضعف الشديدة في النظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية من الخصائص الكامنة التالية^(١٣):

(١٢) انظر E/SCAP/ADB/UNDP, *Achieving the Millennium Development Goals in an Era of Global Uncertainty: Asia-Pacific Regional Report 2009/10* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.F.10).

(١٣) وردت الخصائص المتشابهة للدول الجزرية الصغيرة النامية في أماكن أخرى. انظر، على سبيل المثال، DESA. *Development challenges in sub-Saharan Africa and Post-conflict Countries*, report of the Committee for Development Policy on the Seventh Session, 14-18 March 2005 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.9)، fig. 2.

(أ) صِبْغُ الحجم: يمثل صغر الحجم السكاني قيداً في حد ذاته. ويمكن أن تزيد مستويات الدخل الأعلى الحجم الاقتصادي العام بقدر محدود لا غير، بحيث لا تعود هناك فرص لإنشاء وفورات الحجم. وعادة ما يؤدي الحجم الصغير إلى ارتفاع تكاليف الإدارة العامة والهياكل الأساسية ارتفاعاً مفرطاً. وعادة ما تكون لدى الحجم السكاني الصغير قاعدة مهارات ضيقة. ويتفقم الأمر بفعل ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج؛

(ب) الموقع النائي: كثيراً ما تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية في موقع ناء جغرافياً يفصلها عن الأسواق الكبرى. وإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض أحجام النقل والاتصالات يعني عادة ارتفاع تكاليف الشحن والاتصالات؛

(ج) الضعف أمام الصدمات الخارجية (جانِب العرض والطلب): تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية، في المتوسط، أكثر تعرّضاً نسبياً للكوارث الطبيعية من معظم البلدان النامية الأخرى. ونظراً لصغر حجم اقتصاداتها، فإنها تعتمد بشدة على التجارة ولكنها تفتقر إلى العوامل الحاسمة للمنافسة. وبالمثل، فإن صدمات الاقتصاد الكلي الدولية تترك في الغالب الأعم آثاراً أكبر نسبياً على اقتصاداتها الصغيرة. ويؤدي مزيج الحجم الصغير والموقع النائي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة، وإلى مستويات أعلى من التخصص الاقتصادي، والتعرّض لتقلب أسعار السلع الأساسية؛

(د) ضيق قاعدة الموارد: لا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية إلا أن تعتمد على قلة من الموارد الطبيعية لدفع عجلة تنميتها المستدامة. إذ أن موارد الطاقة، والمياه، والموارد المعدنية، والموارد الزراعية محدودة نسبياً، كما يتزع استخراج الموارد نزوعاً سريعاً إلى تلبية القدرة الاستيعابية للجزر الصغيرة؛

(هـ) التعرّض للتحديات البيئية العالمية: تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تهديدات فريدة متصلة بالمسائل البيئية العالمية، ومن بينها تغير المناخ (ارتفاع منسوب مياه البحر، وتدمير الشعاب المرجانية ذات الأهمية الشديدة للأمن الغذائي، وتكيّف النظم الإيكولوجية)، والسياحة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث الناتج عن النفايات، وندرة المياه العذبة، وزيادة حموضة مياه المحيطات. وجدير بالملاحظة أيضاً أن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية يتبع منطق العتبات الحرجة والنقاط المرجحة.

١٣ - ومنذ مطلع تسعينات القرن العشرين، تركزت معظم الجهود المبذولة لتحديد الضعف تحديداً كميّاً على أوجه الضعف الاقتصادي والبيئي لا على أوجه الضعف الاجتماعي، تمثيلاً مع الجهود المبذولة من جانب منظومة الأمم المتحدة لاستنباط مؤشر ضعف اقتصادي لتحديد الدول الأقل نمواً. وعلى وجه التحديد، فإن لجنة السياسات الإنمائية

وضعت مؤشراً مركباً للضعف الاقتصادي لتقيس به الضعف الاقتصادي الهيكلي القطري. ويتناول المؤشر التعرّض والصدمات السابقة^(١٤). وهو مؤشر تاريخي يركز على الصدمات الداخلية في القطاعات الأولية. أما الصدمات الخارجية، فيجري رصدها من خلال قنوات التصدير^(١٥). وليس الهدف من مؤشر الضعف الاقتصادي تحديد النطاق الأعم لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء الصدمات الخارجية، أو مراعاة مختلف الصدمات المحتمل حدوثها مستقبلاً، التي من قبيل الصدمات الناشئة عن تغير المناخ. وحتى في هذه الحالة، فإن آخر استعراض أجرته لجنة السياسات الإنمائية (٢٠٠٩) قد بيّن أن مؤشر الضعف الاقتصادي يكون في أغلب الحالات أعلى أو أسوأ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة الدخل بالمقارنة بغيرها من البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. والواقع أن تسعة بلدان من بين ٢٠ بلداً بلغ فيها مؤشر الضعف الاقتصادي أعلى أو أسوأ درجاته في استعراض ٢٠٠٩ كانت دولاً جزرية صغيرة نامية^(١٦).

١٤ - وقد ارتاد البعض نهجاً مختلفاً في ١٩٩٥^(١٧) وأخذت به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في ١٩٩٦^(١٨). واستناداً إلى هذا العمل، استتبطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر ضعف اقتصادي في أواخر ٢٠٠٩، لتقييم ضعف البلدان إزاء الأزمات المالية والاقتصادية. وقد عُرف مؤشر الضعف إزاء الأزمات الاقتصادية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنه الفارق

(١٤) التعرّض يُعبّر عنه بحجم السكان، والبُعد المكاني، وتركّز الصادرات السلعية وحصّة الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يُعبّر عن الصدمات السابقة بالتشرد الناتج عن الكوارث الطبيعية، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وعدم استقرار الصادرات السلعية والخدمية.

(١٥) CDP, Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures (UN publication Sales No.E.07.II.A.9) and Statistical Tables Update 2009, Review

(١٦) استند استعراض ٢٠٠٩ إلى بيانات ٢٠٠٧ وحُسب مؤشر الضعف الاقتصادي بالنسبة لـ ٦١ بلداً منخفض الدخل، من بينها ١٣ دولة جزرية صغيرة نامية.

(١٧) L. Briguglio, "small island developing states and their economic vulnerabilities", World Development, Vol. 23, No. 9, 1995, p. 1615-1632, and L. Briguglio, and others. "Economic vulnerability and resilience: concepts and measurements", WIDER Research Paper No. 2008/55 (UN University/World Institute for Development Economic Research, May 2008)

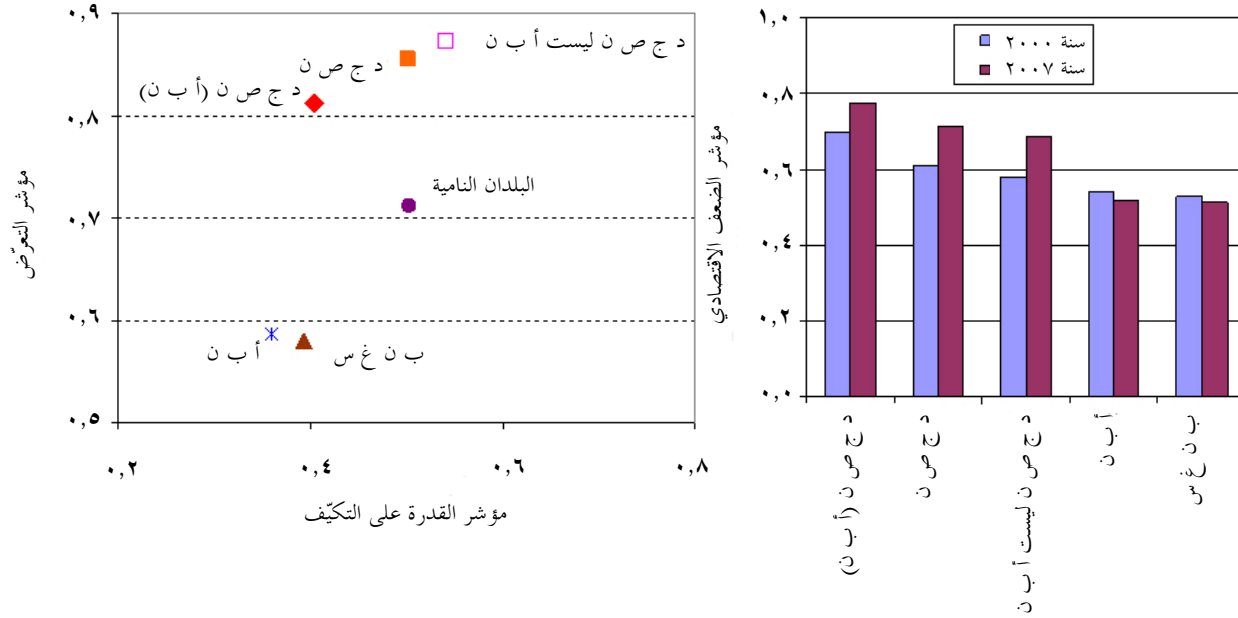
(١٨) للاطلاع على نظرة عامة مبكرة، انظر تقرير الأمين العام المعنون "إعداد مؤشر ضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/53/65-E/1998/5).

المطبَّع بين مؤشر تعرّض ومؤشر القدرة على التكيف^(١٩). وقد جُمع المؤشر بالنسبة لـ ١١٩ بلداً، من بينها ٢٤ دولة جزرية صغيرة نامية على الصعيد العالمي، ومنها ست دول تدخل في عداد أقل البلدان نمواً.

(١٩) استُخدمت خمسة مؤشرات لقياس التعرّض للأزمات الاقتصادية، وهي: (أ) مؤشر تطور الصادرات حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) الاستثمار المباشر الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ (ج) المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ (د) تحويلات العمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ (هـ) السياحة الوافدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتقيّم القدرة على التخفيف من آثار الأزمة باستخدام خمسة مؤشرات مختلفة، هي: (أ) نسبة أرصدة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) إجمالي الاحتياطيات في شهور الاستيراد؛ (ج) نسبة المدخرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ (د) فعالية الحكومة حسب المبلغ عنه باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ (هـ) مؤشر التنمية البشرية.

الشكل الثاني

الضعف الاقتصادي حسب المنطقة ومجموعات البلدان، ٢٠٠٧-٢٠٠٠



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى أبحاث ومنهجيات اللجنة السالفة الذكر الواردة في "Achieving the Millennium Development Goals in an Era of Global Uncertainty: Asia-Pacific Report 2009/10" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.10).

المختصرات: أ ب ن = أقل البلدان نمواً؛

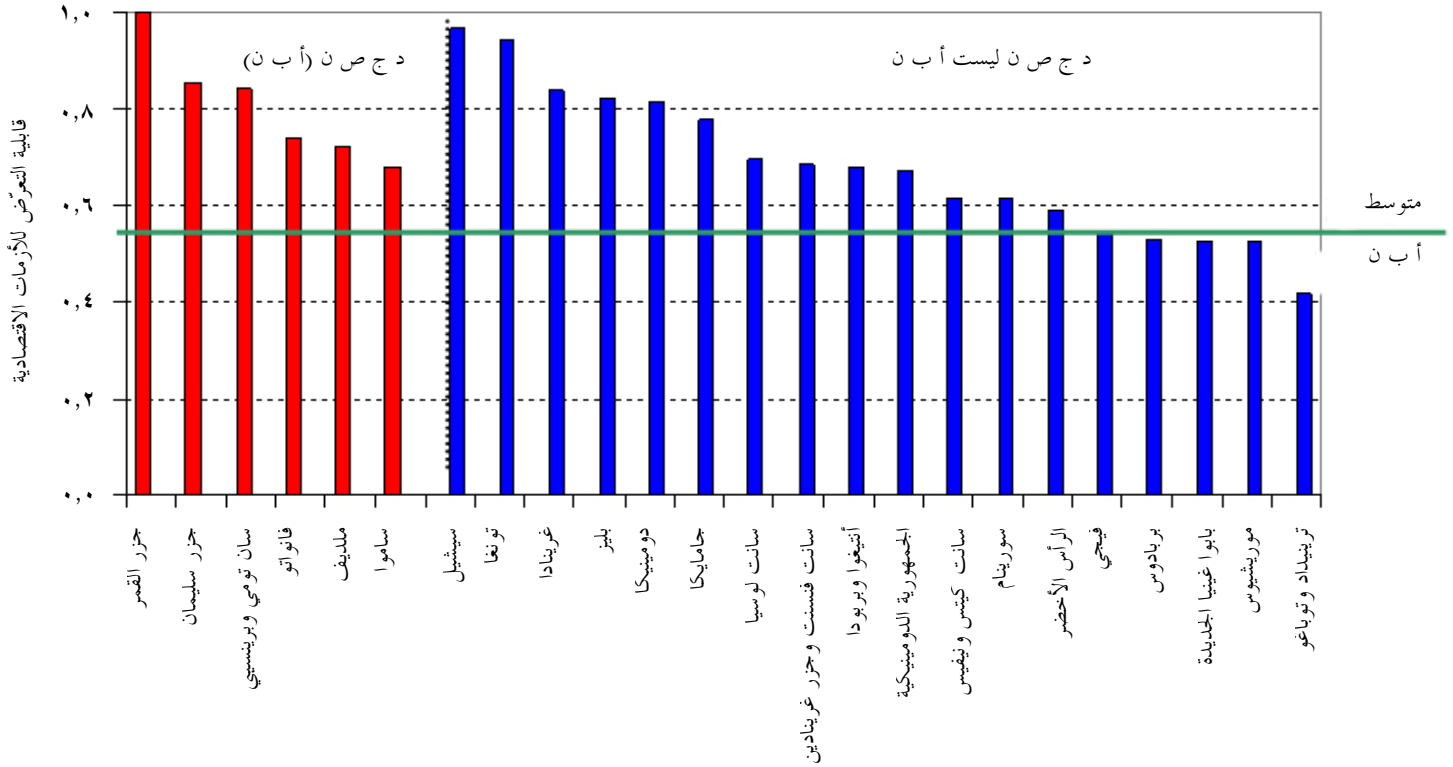
ب ن غ س = البلدان النامية غير الساحلية؛

د ج ص ن = الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - ويبيّن الشكل الثاني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني، في المتوسط، ضعفاً اقتصادياً أسوأ كثيراً من ضعف سائر البلدان النامية، يعزى أساساً إلى زيادة التعرض للصدمات الخارجية. وفي المتوسط، تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعلى دخلاً التي ليست ضمن فئة أقل البلدان نمواً في حالة ضعف أشد من ضعف مجموعة أقل البلدان نمواً قاطبة، مما يشير إلى أنها لا تستطيع أن تعوّض، بشكل كاف شدة تعرّضها الكامن بقدرات تكيف أشد، رغم زيادة دحولها. أما البلدان النامية غير الساحلية، التي تكون عادة ذات قدرات تكيف ضعيفة، فإنها تبدي على الرغم من ذلك مستويات ضعف أقل كثيراً من مستويات ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ازداد متوسط الضعف الاقتصادي للدول الأخيرة من ٠,٦١ في سنة ٢٠٠٠ إلى ٠,٧١ في سنة ٢٠٠٧، وهذا يرجع أساساً إلى اشتداد التعرّض (٠,٧٨ إلى ٠,٨٦)، مقترناً بقدرة تكيف أضعف قليلاً (٠,٥٣ إلى ٠,٥٠). وهذا دليل على أن فجوة الضعف بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان قد ازدادت اتساعاً منذ ٢٠٠٧، إذ خلّفت آثار الأزمة المالية العالمية زيادة إضافية في مستويات المديونية التي لا يمكن تحملها في عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى النقيض من ذلك، فإن متوسط مستوى الضعف الاقتصادي للدول المذكورة قد نقص نقصاً طفيفاً، من ٠,٦٥ في ١٩٩٥ إلى ٠,٦١ في ٢٠٠٠. وهذا يرجع أساساً إلى وجود قدرة تكيف أشد، رغم زيادة التعرّض.

الشكل الثالث

مؤشر الضعف الاقتصادي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، مُطبَّقا على ٢٤ دولة جزرية نامية صغيرة بالمقارنة بالمتوسط لكافة البلدان الأقل نمواً



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى أبحاث ومنهجيات اللجنة السالفة الذكر الواردة في "Achieving the Millennium Development Goals in an Era of Global Uncertainty: Asia-Pacific Report 2009/10" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.10.II.F.10).

المختصرات: أ ب ن = أقل البلدان نمواً؛

ب ن غ س = البلدان النامية غير الساحلية؛

د ج ص ن = الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٦ - والفروق كبيرة بين البلدان من حيث الضعف الاقتصادي (انظر الشكل الثالث). وأساساً تعزى أشد مستويات الضعف إلى شدة التعرُّض للصدمات. فعلى سبيل المثال، نجد توغنا معرّضة بشدة لأنها تعتمد اعتماداً شديداً على تدفقات رأس المال الخارجي: إذ تمثّل تحويلاتها ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما تتلقاه من مساعدات إنمائية رسمية ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما فانواتو، فإنها في وضع مماثل، رغم أنها تعتمد بدرجة أقل على السياحة، التي تدر ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن ساموا معرّضة تعرّضاً شديداً، لأن تحويلاتها تدر ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والسياحة تدر ١٨ في المائة. كما أن ملديف معرّضة بشدة عن طريق السياحة، التي تدر ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتُظهر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغض النظر عن الدخل، مستويات ضعف أعلى من المتوسط الخاص بكافة البلدان الأقل نمواً. بل إن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل الأعلى تُظهر مستويات ضعف أعلى مما يوجد حتى في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة ضمن فئة أقل البلدان نمواً. وهذه الحقائق تستدعي الاعتراف الرسمي بمستويات ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى نظم دعم مناسبة من أجل بناء المرونة.

١٧ - ومستوى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الشديد الارتفاع سوف يتضح أكثر في سياق نهج شامل يراعي مستويات الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ووفقاً لمؤشر الضعف البيئي، الذي وُضع بالاشتراك بين لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء في ١٩٩٩، فإن مستوى الضعف البيئي أعلى أو أسوأ بالنسبة لـ ٢٧ من ٣٣ دولة جزرية صغيرة نامية تتوافر بيانات بشأنها، بالمقارنة بمتوسط كافة أقل البلدان نمواً، وقد ازداد هذا المؤشر أو ساء منذ ٢٠٠٥ (انظر الشكل الأول الوارد في الوثيقة E/CN.17/2010/9). ويستند هذا المؤشر العام إلى ٥٠ مؤشراً تشمل المخاطر الطبيعية ومخاطر الأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري، والمرونة وسلامة النظم الإيكولوجية، كما يشمل مسائل متصلة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه، والزراعة ومصائد الأسماك، وصحة الإنسان، والتصحر، والكوارث الطبيعية.

١٨ - وفي ٢٠١٠، أعادت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) النظر في أعمالها السابقة بشأن وضع إطار نظري لقياس أوجه الضعف في كافة أبعاد التنمية المستدامة، على النحو المطلوب في الفقرتين ١١٣ و ١١٤ من برنامج عمل بربادوس. ووضعت الوحدة إطاراً لتقييم ذاتي للعلاقة بين الضعف والمرونة يشمل مواضيع برنامج عمل بربادوس الإثني عشر والصلات فيما بينها. ويمكن استخدامه

لقياس التقدم المحرز فيما يختص بالضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ولرصد تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وقد تعرّض إطار العمل لاستعراض من قبل الأقران، ويُتوقع صقله بفضل التطبيقات الريادية.

ثالثاً - تنفيذ استراتيجية موريشيوس: التقدم، والدروس المستفادة، والتحديات المستمرة

ألف - نظرة إجمالية

١٩ - تعالج استراتيجية موريشيوس أوجه الضعف في المواضيع التسعة عشر وسُبل التنفيذ السبعة (انظر الجدول ١). وقد اشتملت القيود الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاستراتيجية على تناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، والافتقار إلى الدراية التقنية، والتحديات المالية والتقنية والمؤسسية.

الجدول ١

استراتيجية موريشيوس: المواضيع وسُبل التنفيذ

المواضيع	
١	تغيّر المناخ وارتفاع مناسيب أسطح البحار
٢	الكوارث الطبيعية والبيئية
٣	إدارة النفايات
٤	الموارد الساحلية والبحرية
٥	موارد المياه العذبة
٦	الموارد من الأرض
٧	موارد الطاقة
٨	موارد السياحة
٩	موارد التنوع البيولوجي
١٠	النقل والاتصالات
١١	العلم والتكنولوجيا
١٢	الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً
١٣	التجارة: العولمة وتحرير التجارة
١٤	تنمية القدرات المستدامة وتسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة
١٥	الإنتاج والاستهلاك المستدامان
١٦	بيئات التمكين الوطنية والإقليمية
١٧	الصحة
١٨	تسخير إدارة المعارف والمعلومات لأغراض صنع القرار

المواضيع	
١٩	الثقافة
وسائل التنفيذ	
١	إمكانية الحصول على الموارد المالية وتوفيرها
٢	العلم والتنمية ونقل التكنولوجيا
٣	تنمية القدرات
٤	الحوكمة الوطنية والدولية
٥	الرصد والتقييم
٦	دور الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل
٧	دور المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الرصد والتنفيذ

٢٠ - وثمة مقياس إرشادي للمدخلات فيما يتعلق بالموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية تستخدمه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمانحون، هو المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد ازدادت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية بوجه عام إلى مجموعة الـ ٢٩ الفرعية^(٩) إلى ١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٧، وزادت المعونة المتعددة الأطراف للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ٦٦٥ مليون دولار في ٢٠٠٧، معظمها أتى من الاتحاد الأوروبي. وبلغ الدعم المقدم من الأمم المتحدة عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٩. ومن حيث الناتج، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية يتفاوت بوضوح فيما بين المناطق وفيما بين البلدان.

٢١ - والمسائل المتصلة باستراتيجية موريشيوس تندمج في العادة اندماجاً قوياً في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعظمها يغطي المجالات المواضيعية الأبرز في الاستراتيجية. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مطلع ٢٠١٠، أشار ٦٣ في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي إلى عدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ الاستراتيجية، وتبين أن نصف بلدان تلك المجموعة ليس لديه سوى الحد الأدنى من الدراية الفنية، وأن ٥٧ في المائة لم يتلق سوى دعم محدود من المجتمع الدولي. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى استمرار الحاجة إلى المساعدات المالية والتقنية من الشركاء الإنمائيين لأجل تنفيذ الاستراتيجية، وهذا ما أعلنته الدول الجزرية الصغيرة النامية في شتى أنحاء العالم.

٢٢ - وترد أدناه معلومات إضافية بشأن التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والتحديات المستمرة فيما يختص بتنفيذ استراتيجية موريشيوس.

النقل والاتصالات

٢٣ - النقل والاتصالات يمثلان شرطين للحياة داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية ويربطانها ببعضها البعض وبالعالم الخارجي. وقد أسفر البُعد والعُزلة عن ارتفاع نسبي في تكاليف النقل، كما أن جودة خدمات النقل البحري والنقل الجوي الدولية وتواترها عاملان خارجان إلى حد بعيد عن سيطرة تلك الدول.

٢٤ - وبينما يكون النقل البحري عادة أرخص كثيراً من النقل البري نتيجة لوفورات الحجم الكبير التي يمكن أن تتحقق بفضل سفن الحاويات وسفن البضائع السائبة الحديثة تكون أحجام نقل غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية من الضالّة بحيث لا تتيح لها الاستفادة التامة من تكنولوجيا وممارسات النقل البحري الحديثة. وعادة ما تضيف أحجام النقل المنخفضة والمسافات الطويلة وعدم تواصل طرائق النقل (حتى بالنسبة للمسافات البرية القصيرة) تكاليف إضافية إلى تكاليف الشحن والتكاليف اللوجستية المرتفعة، فضلاً عن انخفاض تواتر الخدمات، من حيث النقل البحري والنقل الجوي على السواء. وعلى سبيل المثال، ففي شباط/فبراير ٢٠١٠ كانت التكلفة المعهودة لشحن حاوية معيارية مقياس ٢٠ قدماً من ناغويا، باليابان، إلى بورت فيلا، بفانواتو، ٧٠٠ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة، بالمقارنة بـ ١١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للشحن إلى بريسبين، بأستراليا، رغم تساوي المسافتين^(٢٠). وفي إطار اقتصاد متحوّل إلى العولمة، أصبحت التكاليف اللوجستية والحواجر غير التعريفية أكثر أهمية من التعريفات الجمركية وباتت تمثل عوامل رئيسية في التنافسية العامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والشيء المعهود هو أن الأداء اللوجستي في الدول الجزرية الصغيرة النامية أسوأ كثيراً مما هو في البلدان النامية الأخرى، حسبما يتضح من مؤشر الأداء اللوجستي الصادر في ٢٠١٠ عن البنك الدولي. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الإحدى عشرة التي أُتيحت بياناتها هناك تسع دول في قاع القائمة التي تشمل ٥٠ دولة هي الأسوأ أداءً من الناحية اللوجستية، وهناك ثلاث دول من بين أسوأ عشر دول هي الأسوأ أداءً في العالم.

٢٥ - ومن ناحية أخرى، أحرز العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً مشهوداً من حيث زيادة أحجام النقل. وعلى سبيل المثال، فإن حركة النقل في موانئ الحاويات قد تضاعفت تقريباً فيما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ في الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الموقع

(٢٠) www.japan-partner.com/car-shipping-cost.php

الاستراتيجي على امتداد طرق النقل البحري الكبرى (مثال ذلك الجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وموريشيوس، وترينيداد وتوباغو). وفي جزر البهاما، تضاعف ذلك ثلاث مرات تقريباً أثناء الفترة نفسها. إلا أن ذلك النجاح يتناقض مع ركود تدفقات الحاويات في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الروافد في نظام تدفقات الحاويات المحوري الناشئ*. ففي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، ازداد الشحن الجوي بمقياس الأطنان - الكيلومترات في تسع دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاثة والعشرين التي أُتيحت بشأنها بيانات، بينما شهدت بعض الدول الأفقر انخفاضاً حجمه يربو على النصف.

٢٦ - وقد أفادت طوبولوجيا النظام المحوري لشبكة النقل الجوي الدولية، وشبكة النقل البحري، وشبكة الإنترنت الأساسية بعض المحاور الناشئة، بينما زادت من تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة على روافد النظام. وتفاقت هذه المشكلة بفعل التحرك لتحرير خدمات الهياكل الأساسية واشتراك القطاع الخاص فيها، وأزالت آثارها بعض الآثار المفيدة الأخرى التي حققتها تلك الاتجاهات. وبالمثل، فإن جدوى خدمات النقل للجزر النائية الواقعة في إقليم كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً، لا سيما في مجموعات الجزر التي تؤلف أرخبيلات. بل إن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتميز بموقع جغرافي جيد لا تتمكن عادة من ترجمة موقعها هذا إلى عرض للنطاق الترددي يفوق المتوسط وتكاليف دون المتوسط. وفي ٢٠٠٩، كان تقدير التكاليف لخدمة النقل المحددة ببروتوكول الإنترنت لعواصم الدول الجزرية الصغيرة النامية يفوق بنسبة الضعف أو الضعفين ما تحدد مدن الولايات المتحدة والمدن الأوروبية. ولذلك، فإنه على الرغم من التحسينات المطلقة السريعة في الاتصالات لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية متخلفة بالأرقام النسبية^(٢١)، مما يؤدي إلى عدم تضاهي قدرة المعدات الحاسوبية وتطبيقات البرمجيات. وتشمل العلامات المشجعة من حيث أحوال الهياكل الأساسية الخارجية اهتمام مشغلين لديهم قدرات ساتلية قائمة على النطاق C بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ، وذلك بتأجير القدرة لتلك الدول بأسعار منخفضة.

٢٧ - وتشمل أوجه التقدم الملحوظ المحرز على الصعيد الإقليمي اعتماد منتدى المحيط الهادئ "مبادئ المنتدى المتعلقة بخدمات النقل الإقليمية" في ٢٠٠٤، وإنشاء مكتب سلامة الطيران لمنطقة المحيط الهادئ في ٢٠٠٥، واعتماد اتفاق الخدمات الجوية بين جزر المحيط الهادئ، والجهود الرامية إلى إنشاء خط جوي في منطقة البحر الكاريبي، وإعداد الاستراتيجية

* نظام المحاور والروافد المؤدية إليه والمنطقة منه.

(٢١) TeleGeography Research, 2010.

الرقمية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، ومواقع شبكة موصولة بالإنترنت الريفي في عموم منطقة المحيط الهادئ، وإنشاء شبكة معلومات جنوب المحيط الهادئ.

٢٨ - ولم يكن هناك سوى مجال محدود لشركات القطاع العام والقطاع الخاص وغير ذلك من ضروب إشراك القطاع الخاص نظراً لصغر حجم الأسواق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدى هذا إلى تقييد ما لدى بعض هذه الدول من خطط طموحة هادفة إلى توفير خدمة عالمية وشبكات تغطي مناطق بأكملها لخدمة عامة الجمهور. وبالمثل، فإن الصيانة باهظة التكلفة بصورة ملحوظة. إلا أن السياسات الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت من فتح الأسواق أمام المنافسة وإدراج خطط طموحة للتوسع في التكنولوجيات الحديثة، بما فيها السواتل والألياف الضوئية. وكان النمو السريع في شعبية الهواتف المحمولة أمراً مثيراً للغاية؛ بل إن ناورو قررت التخلص تدريجياً من خدمة الهواتف الثابتة لديها. وتحققت تغطية العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بخدمة الإذاعة اللاسلكية والتلفزة على نطاق الجزر بأكملها.

٢٩ - واحتلت سلامة وأمن النقل البحري والنقل الجوي واتصالات الإنترنت مكانة عالية على جدول الأعمال نظراً لجسامة حوادث النقل البحري، والقرصنة الدولية، وللمعايير التي تروجها المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

٣٠ - وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة، لا يزال توفير النقل الجوي والبري والبحري وخدمات الاتصال، بصورة تنسم بالموثوقية والكفاءة، يمثل تحدياً للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمثل فكرة الإقليمية وعملية الأقلمة أدوات هامتين لمعالجة هذه التحديات. وثبت أن هناك نوعاً من التعاون قليل التكلفة يتمثل، على وجه التحديد، في تقاسم الموارد من الهياكل الأساسية، والتكنولوجيا، والحلول المؤسسية، والتنظيم، والإدارة.

التجارة

٣١ - نظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية وضيق قاعدة مواردها، فإنها تدخل ضمن فئة الأكثر انفتاحاً للتجارة، وهي معرضة بشدة للصدمات التجارية. وقد انخفضت حصتها من إجمالي التجارة العالمية بصورة مستمرة منذ ١٩٩٩. وبينما كان معدل نمو الاتجاهات لدى مصدري السلع الأساسية في خانة العشرات في ذروة ارتفاع أسعار السلع الأساسية سنة ٢٠٠٧، ظل نمو الصادرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية الفقيرة في الموارد دون المتوسط العالمي بكثير. وكان للأزمة المالية العالمية أثر جسيم على التجارة. وعلى سبيل

المثال، قُدِّرت خسائر التصدير في ساموا وجزر سليمان في ٢٠٠٨ بـ ٣١ و ١٦ في المائة، على التوالي؛ وهذا ما يزيد كثيراً على خسائر الصين التصديرية (ناقصاً ٧ في المائة).

٣٢ - وكثير من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية معرّض بشدة للصدمات نتيجة لاعتماده على بضعة أسواق. وعلى سبيل المثال، فإن ٦٨ في المائة من صادرات البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية موجّه إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وكافة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ظلت تصدر إلى أسواق تفضيلية شهدت تآكلاً تدريجياً في أفضلويات النفاذ إلى الأسواق نتيجة لتحرير التجارة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ تحديات جديدة في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وأحد هذه التحديات هو خسارة الإيرادات الجمركية التي كان من المعتاد أن تموّل الخدمات التعليمية والصحية ذات الأهمية الحيوية.

٣٣ - وتعكس تدفقات التجارة العالمية واتفاقات التجارة النظم المحورية الخاصة بالنقل والاتصالات. وبصفة عامة، تقع الدول الجزرية الصغيرة النامية على روافد هذه النظم ولا تؤثر إلا تأثيراً طفيفاً على اتجاه تطورها. وتتفاقم الحالة لأن هذه البلدان لا يمكنها، نتيجة محدودية قدراتها الوطنية، أن تكون ذات تأثير معتبر في المفاوضات التجارية. ويفرض النظام التجاري المتعدد الأطراف التزامات صارمة على أعضائه، بغض النظر عن حجمهم أو الظروف التي ينفردون بها. وبينما لا توجد لدى منظمة التجارة العالمية تدابير معينة مقررّة لأجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشأت تلك المنظمة برنامج عمل معني بالاقتصادات الصغيرة، واعتمدت في ٢٠٠٦ توصيات بشأن تدابير لمساعدة الاقتصادات الصغيرة على الوفاء بالتزاماتها.

٣٤ - وفي الوقت الحاضر، تتمتع ٢٤ دولة جزرية صغيرة نامية بعضوية منظمة التجارة العالمية، ومنها ١٥ دولة تنتمي إلى مجموعة الـ ٢٩ الفرعية^(٩). وفي وقت جد قريب، استكملت الرأس الأخضر وتونغا إجراءات انضمامهما، في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧، على التوالي. وفي الوقت الحالي، تتمتع ست دول جزرية صغيرة نامية بوضع المراقب لدى منظمة التجارة العالمية، بينما تمضي إجراءات انضمامها الرسمي قدماً إلى الأمام (تواريخ تقديم طلبات العضوية موضوعة بين أقواس): جزر البهاما (٢٠٠١)، وجزر القمر (٢٠٠٧)، وساموا (١٩٩٨)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٠٠٤)، وسيشيل (١٩٩٥)، وفانواتو (١٩٩٥). وقد جعلت الإجراءات الشاملة والمشروطة المتعلقة بالعضوية من الانضمام تحدياً يواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية. فكثير منها، بصرف النظر عن حالة عضويته في منظمة التجارة

العالمية، لا يزال يسعى إلى إجراء إصلاح تنظيمي. كما تجري مناقشات بشأن تدابير الانتقال السلس لأعضاء منظمة التجارة العالمية التي ستخرج من قائمة أقل البلدان نمواً، وهذا من دواعي قلق ملديف الشديد على ضوء فقدان المساعدات الخاصة التي ينطوي عليه خروجها.

٣٥ - وما برح عدم كفاية القدرة الوطنية في مجال تيسير التجارة، بما في ذلك ما يتعلق بالجمارك وجمع البيانات وتقاسم المعلومات التنظيمية، يحد من المزايا التي تستمدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية من التجارة. ونظراً لضيق قاعدتها الاقتصادية، وعزلتها عن أسواق العالم وازدياد حالات عجزها التجاري (على سبيل المثال، بلغت نسبة العجز التجاري لتوفالو ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تشككت هذه الدول بصورة مطردة في المنافع التي يمكن جنيها من اتفاقات التجارة. وما برحت المفاوضات التجارية تركز على تجارة الخدمات وتنقل العمال. وقد أتاحت ترتيبات تنقل العمال الإقليمية، التي من قبيل سياسة نيوزيلندا الخاصة بأرباب العمل الموسمين المعترف بهم ومخطط أستراليا الريادي المتعلق بعمال منطقة المحيط الهادئ الموسمين، فرصة لسكان جزر المحيط الهادئ، وإن ظلت هذه الفرصة محدودة نظراً لارتفاع تكاليف النقل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنشأ اتفاق الشراكة الاقتصادية المبرم بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة البحر الكاريبي الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ومعظمها دول جزرية صغيرة نامية) إطاراً لترتيبات التجارة الحرة المتبادلة محل أفضليات النفاذ السوقي غير المتبادل التي كانت سائدة في إطار اتفاق كوتونو. وبموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية، بات الاتحاد الأوروبي ملزماً بتوفير النفاذ الفوري المقترن بإعفاءات من الرسوم ومن نظام الحصص لـ ٩٨,٥ في المائة من السلع المستوردة و ٩٤ في المائة من الخدمات المستوردة، مقابل التزامات طويلة الأجل متعلقة بتحرير الأسواق وتحملها الدول الأعضاء في منتدى دول أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد أعلنت سبع جزر في المحيط الهادئ (جزر كوك، وفيجي، ونيوي، وساموا، وجزر سليمان، وتوفالو، وفانواتو) عن استعدادها للتجارة بموجب أحكام وشروط الاتفاق التجاري لبلدان منطقة المحيط الهادئ الجزرية. وتقدمت المفاوضات ببطء لإبرام اتفاق لمنطقة المحيط الهادئ بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية بين أستراليا ونيوزيلندا والدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ.

إمكانية الحصول على الموارد المالية وتوفير تلك الموارد

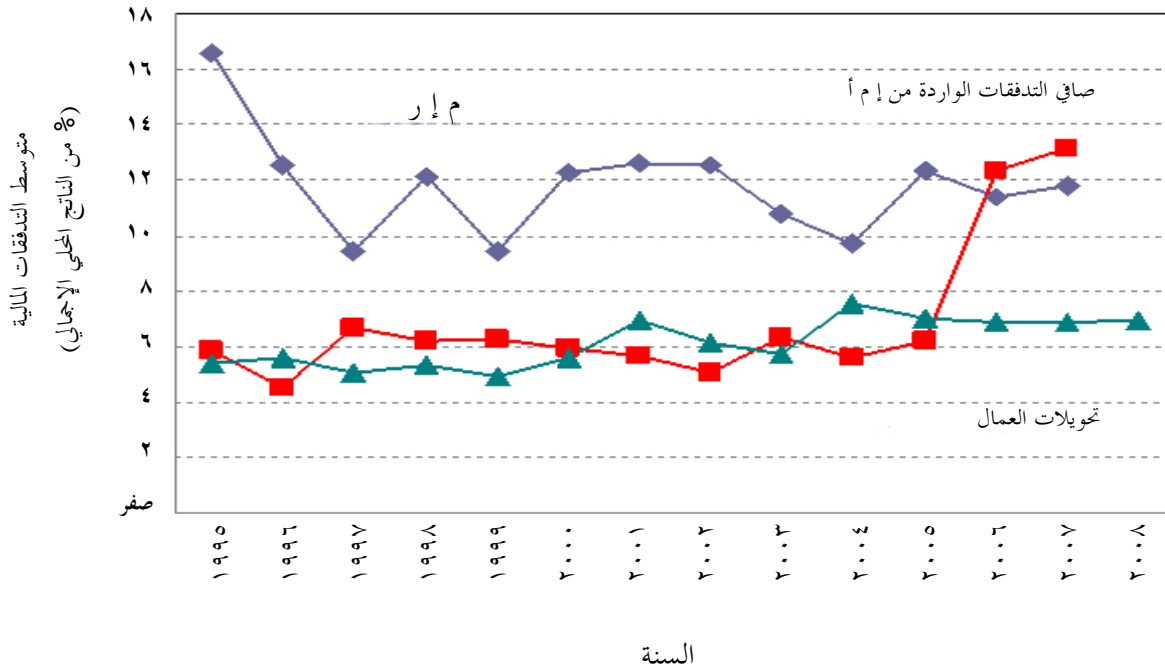
٣٦ - الموارد المالية من أهم الأدوات اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يختص بمعالجة ضعفها. ومما يؤسف له أن إمكانية الحصول على الموارد المالية تمثل تحدياً خاصاً لتلك الدول بسبب صغر حجم اقتصاداتها، مما يعني ارتفاع تكاليف المعلومات السوقية وإعداد

المشاريع. ولذلك، كان نصيب الجهود التي بذلتها الحكومات لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي والشراكات بين القطاعين العام والخاص من النجاح محدوداً في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فضلاً عن ذلك، فإنه نظراً للقيود المتعلقة بوفورات الحجم وارتفاع تكاليف النقل وانخفاض القدرات التجارية، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأغلب الأعم، رغم انفتاح اقتصاداتها نسبياً، من حالات عجز تجاري ضخم لا يمكن تحمّل نتائجه دون تمويل بتدفقات رأسمالية خارجية، تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وتحويلات العمال.

٣٧ - وانخفض متوسط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها مجموعة الـ ٢٩ الفرعية في أواخر تسعينات القرن العشرين واستقر منذ ذلك الحين بين ١٠ و ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الرابع). وكان صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي للمجموعة الفرعية مستقراً، عند ١٢ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، حتى سنة ٢٠٠٥، وبعد ذلك تضاعفت النسبة المئوية سريعاً. وشهدت تحويلات العمال زيادة بطيئة نسبياً، فبلغ متوسطها ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨. وهناك دليل واضح على أن التحويلات المالية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد انخفضت بشدة منذ النصف الثاني من ٢٠٠٨.

الشكل الرابع

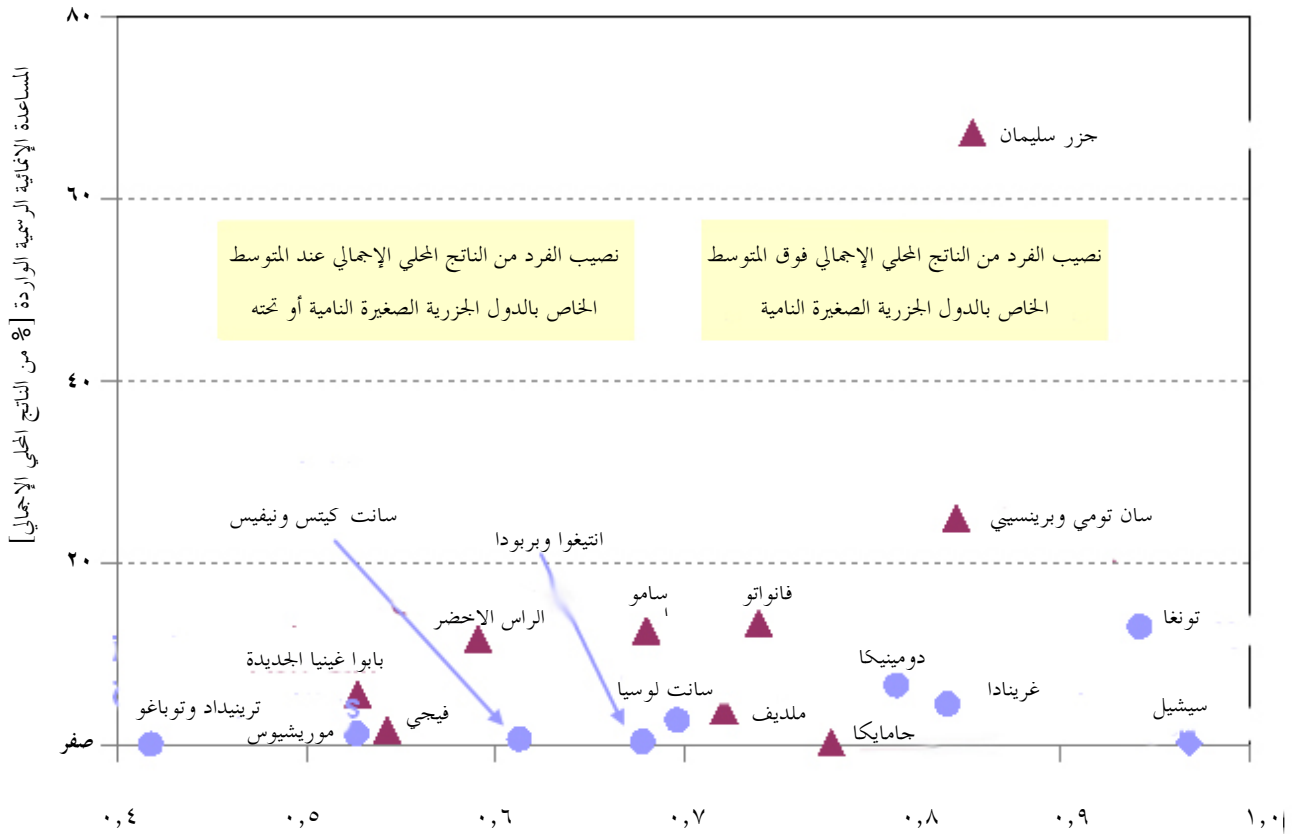
متوسط تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية (م إ ر)، وصافي التدفقات الواردة من الاستثمار المباشر الأجنبي (إ م أ)، وتحويلات العمال إلى مجموعة الـ ٢٩ الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية، ١٩٩٥-٢٠٠٨



٣٨ - وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية عموماً لمجموعة الـ ٢٩ الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية من ١,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٩٥ إلى ١,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٠، ثم ازدادت مرة أخرى إلى ١,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٠٠٦ وبلغت رقماً قياسياً في ٢٠٠٧ هو ١,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووفقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زادت المعونة المتعددة الأطراف المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٢ إلى ٦٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٧، ومعظمها مقدم من الاتحاد الأوروبي. وتفاوتت تدفقات المعونة المتعددة الأطراف تفاوتاً شديداً فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية المتلقية. ومُوِّل تنفيذ استراتيجية موريشيوس أساساً من موارد محلية.

الشكل الخامس

المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة مقابل مؤشر الضعف الاقتصادي في دول جزرية صغيرة نامية مختارة، ٢٠٠٧



٣٩ - والفوارق في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية هائلة الحجم (الجدول ٢). والمساعدة الإنمائية الرسمية لا توجّه بصورة منهجية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقل دخلاً بل إلى الدول التي تعاني من أعلى مستويات الضعف (انظر الشكل الخامس). وما يقرب من كافة الزيادة الحادثة مؤخراً في المساعدات الإنمائية الرسمية تلقته بابوا غينيا الجديدة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجزر سليمان، وتيمور - ليشتي. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت منذ ٢٠٠٥ في ١٢ بلداً من الـ ٢٩ بلداً الأعضاء في المجموعة الفرعية. ولا تزال معدلات الهجرة شديدة الارتفاع في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية (على سبيل المثال، ٣٥ في المائة في ساموا، و ٣٤ في المائة في تونغا، و ١٧ في المائة في فيجي). وبالتالي، مثلت تحويلات العمال

٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا، و ٣٩ في المائة في تونغا. إلا أنها بلغت درجة شديدة من الانخفاض في ملديف هي ٠,٣ في المائة، وبلغت في بابوا غينيا الجديدة ٠,٢ في المائة (الجدول ٢).

٤٠ - وكان الحجم النسبي لصافي التدفقات الواردة من الاستثمار المباشر الأجنبي في أضخم صوره في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي. وهناك تفاوتات هائلة بين البلدان في المبالغ الواردة. وتراوح صافي التدفقات الواردة من الاستثمار المباشر الأجنبي بين ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا ونحو ٣٤ في المائة في أنتيغوا وبربودا (انظر الجدول ٢). وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي، ما برحت التدفقات الكبيرة الواردة من الاستثمار المباشر الأجنبي في مجالات السياحة واستغلال المعادن وخدمات الاتصالات تساعد على سد عجز الحساب الجاري، الذي بلغ متوسطه نحو ١٤ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وأدت التدفقات الضخمة من الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي، مقترنة بالاستثمار العام، إلى مستويات استثمار مرتفعة - نحو ٢٨ في المائة في الألفية الثالثة - ولكن هذا لم يسفر عن معدلات نمو مرتفعة.

الجدول ٢

المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة، وصافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٧، وتحويلات العمال في ٢٠٠٨

التدفقات المالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
التحويلات	الاستثمار المباشر الأجنبي	المساعدات الإنمائية الرسمية	
٢,١	٣٣,٩	٠,٤	أنتيغوا وبربودا
٠,٢	١,٥	٥,٧	بابوا غينيا الجديدة
..	..	١٣,٤	بالاو
٠,٥	..	٠,١	ترينيداد وتوباغو
٣٧,٧	١٠,٨	١٣,١	تونغا
..	..	١٦,٣	تيمور - ليشتي
١٤,٧	٦,٦	٠,٢٦	جامايكا
..	١٠,٩	صفر	جزر البهاما
٢,٣	٠,٢	..	جزر القمر
٣,٢	٨,٠	٦٧,٣	جزر سليمان
..	..	١,٢	جزر مارشال

التدفقات المالية			
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
التحويلات	الاستثمار المباشر الأجنبي	المساعدات الإنمائية الرسمية	
دومينيكا	١٣,٦	٦,٣	٨,٢
الرأس الأخضر	٩,٠	١١,٨	٨,٠
ساموا	٠,٥	٧,٨	٢٥,٨
سان تومي وبرينسيبي	٢٤,٤	٢٥,٠	١,١
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٦,٥	١٢,٧	٥,١
سانت كيتس ونيفيس	٢٧,٩	٠,٦	٦,٩
سانت لوسيا	٢٧,٣	٢,٦	٣,١
سيشيل	٢٧,٣	٠,٤	١,٤
غرينادا	٢٢,٩	٤,٥	١٠,٠
فانواتو	٦,٧	١٣,٥	١,٢
فيجي	٨,٠	١,٧	٥,٠
كيريباس	..	٢٠,٦	٦,٩
ملديف	١,٤	٣,٨	٠,٢
موريشيوس	٥,٠	٤١,٩	٢,٥

٤١ - وكانت أعباء الدين المتزايدة داعياً للقلق في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما دول منطقة البحر الكاريبي. ففي ٢٠٠٧، بلغ متوسط مستوى أرصدة الدين الخارجي لمجموعة الـ ٢٩ الفرعية نحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت أرصدة الدين الخارجي في نطاق يتراوح بين ١٠٠ و ٢٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ثلث الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أُتيحت بيانات بشأنها؛ وهناك دليل على أن أرصدة الدين قد ازدادت بشدة منذ ٢٠٠٨. كما أن مستويات الدين العام مرتفعة جداً هي الأخرى - فهي تزيد عن ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدة حالات. وعلى النقيض من أقل البلدان نمواً وبعض مجموعات البلدان الأخرى، لا تعد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً مؤهلة للحصول على مساعدة لتخفيف عبء الديون، ويُنظر إليها بشكل متزايد على أنها دول غير مستحقة للمعونة الإنمائية. وفي إطار السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية، تهدف الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي إلى تحقيق نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الإجمالي تقل عن ٦٠ في المائة بحلول ٢٠٢٠. وقد أنشئ في ٢٠٠٨ صندوق إنمائي إقليمي برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز تنمية الأعمال في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة بمنطقة البحر الكاريبي.

وكان من شأن الافتقار إلى القدرات وصغر حجم المشاريع تقييد وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى آليات تمويل دولي من قبيل مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة.

السياحة

٤٢ - ما برحت السياحة تساهم إسهاماً مؤثراً في تنمية العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستظل تمثل عاملاً شديداً الأهمية لنمو هذه الدول مستقبلاً. وفي المتوسط، بلغت إيرادات السياحة ٥١ في المائة من القيمة الإجمالية لصادرات مجموعة الـ ٢٩ الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٠٠٧، مقابل ٤٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وهذا بالمقارنة بأقل من ١٠ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وفي ٢٠٠٧، كانت حصة إيرادات السياحة أكبر من ٥٠ في المائة من صادرات أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، والرأس الأخضر، ودومينيكا، وغرينادا، وملديف، وساموا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفانواتو (انظر الجدول ٣). وفي ملديف، يمثل قطاع السياحة نحو ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٣ - والاعتماد على السياحة مصدر هام من مصادر الضعف الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما بالنظر إلى شدة تقلب إيرادات السياحة. والأسباب الرئيسية لهذا التقلب الشديد تشمل الأزمة المالية، وتقلب أسعار النفط، ونصائح عدم السفر، والمخاطر الصحية المتصورة، والاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التي تمثل مصدراً للسياحة. وعلى سبيل المثال، فإن الأوروبيين يمثلون أكثر من ٧٠ في المائة من السياح الذين يزورون ملديف.

الجدول ٣

إيرادات السياحة الدولية في عدد مختار من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحصتها من إجمالي الصادرات، ٢٠٠٧

إيرادات السياحة الدولية (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات)	
٥٨	أنتيغوا وبربودا
٥	ترينيداد وتوباغو
٣٦	تونغا
٤٣	جامايكا
٦٥	جزر البهاما
٥١	دومينيكا

إيرادات السياحة الدولية (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمات)	
٧٤	الرأس الأخضر
٧٠	ساموا
٣١	سان تومي وبرينسيبي
٥١	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤٩	سانت كيتس ونيفيس
٦٦	سانت لوسيا
٤٢	سيشيل
٥٦	غرينادا
٦٥	فانواتو
٦٨	ملديف
٣٧	موريشيوس

٤٤ - وتستهدف الخطط والسياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة المرونة، وإضافة القيمة، ومعالجة توزيع منافع السياحة التي غالباً ما يكون غير منصف. وقد وضعت بلدان مختلفة، من بينها بربادوس، وكيريباس، وموريشيوس، وملديف، وجزر مارشال، وبالاو، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وتوفالو، سياسات أو استراتيجيات أو خطط أو أهداف وطنية للسياحة. وما برحت الدول الجزرية الصغيرة النامية تحسّن تسويقها للسياحة وترويج الاستثمار فيها. ووضعت فيجي وموريشيوس استراتيجيات، وشتت حملات، من أجل التوسيم الوطني. إلا أن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل ما زال يمثل قيداً أساسياً يحدّ من نمو السياحة.

٤٥ - وتضمنت خطط دول جزرية صغيرة نامية عديدة تعزيز السياحة البيئية، وسياحة الرحلات البحرية، وسياحة المناسبات، وسياحة الغطس، والسياحة المواتية للفقراء، وسياحة التراث، والسياحة الطبية، وسياحة الاستشفاء، ولكن النمو الفعلي في هذه المجالات ما برح محدوداً بصفة عامة. ووضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ في ٢٠٠٨ استراتيجية إقليمية لسياحة الرحلات البحرية، بينما تستكشف الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي خيارات مماثلة. ويجري تشجيع السياحة البيئية في أشكال شتى، في كل من كوبا، وفيجي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وتوفالو، وبلدان أخرى. أما سياحة التراث، فإنها محل تشجيع في منطقة البحر الكاريبي بفضل المبادرة الشبابية لتخفيف حدة الفقر بفضل السياحة والتراث التي أعدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٤٦ - وتمثل خطط السياحة المستدامة الوطنية واستراتيجياتها أموراً هامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية شأنها شأن البلدان الأخرى. وقد يؤدي فرط التنمية إلى انهيار في السياحة. وتبشر السياحة البيئية بمستقبل باهر للدول الجزرية الصغيرة النامية رغم تأثيرها الاقتصادي المحدود. وربما تجري دراسة بشأن إنشاء قاعدة معرفية ميسرة بشأن إسهام مختلف أنواع السياحة.

الطاقة

٤٧ - تعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتماداً شديداً على استيراد النفط وغيره من أنواع الوقود الأحفوري لأغراض النقل وتوليد الكهرباء. وهذه مسألة شديدة الخطورة نظراً لاستخدام الديزل على نطاق واسع لتوليد الطاقة الكهربائية نتيجة لصغر أحجام العديد من الجزر ومواقعها النائية، مما يعرض هذه الدول بشدة لتقلب أسعار النفط. وأسعار النفط المتزايدة بسرعة غالباً ما تترجم إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي. وإضافة إلى ذلك، فإن الهياكل الأساسية للطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما برحت معرضة بشدة للكوارث الطبيعية. وقد بذل الكثير من هذه الدول جهوداً لتضمن مقاومة محطاتها وشبكاتها الخاصة بالطاقة الكهربائية للعواصف الاستوائية.

٤٨ - وتمثل واردات النفط في المتوسط ١٢ في المائة من واردات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى سبيل المثال، فإن فاتورة واردات فيجي من النفط قد تضاعفت ثلاث مرات بالقيمة المطلقة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، ومثلت ثلث فاتورة الواردات في ٢٠٠٩. وبلغ متوسط فاتورة واردات النفط في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ نحو ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان للتقلب الشديد في أسعار النفط الخام وارتفاع أسعاره العالمية في الآونة الأخيرة آثار شديدة على موازين المدفوعات. إذ أن زيادة سعر النفط الخام العالمي بمعدل عشرة دولارات للبرميل الواحد تسفر مباشرة عن نقصان بنسبة ١,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ. وفي ٢٠٠٩، وقّعت أربع دول جزرية صغيرة نامية بمنطقة المحيط الهادئ مبادرة شراء النفط بالجملة، بهدف تحسين وضعها السوقي. ويعني الموقع النائي لمنطقة المحيط الهادئ أن أسعار التجزئة للبتزين تعد من أعلى الأسعار في العالم النامي^(٢٢). وللحد من الآثار الاجتماعية لتقلب أسعار النفط، اعتادت حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية اتباع سياسة تحديد أسعار التجزئة المحلية لأنواع الوقود.

(٢٢) www.gtz.de/fuelprices

٤٩ - وهدفت الخطط والسياسات الطاقية إلى معالجة أوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية مع ضمان إمداد كافة سكان الجزر بالطاقة والكهرباء بصورة مأمونة وموثوقة وميسرة وصديقة للبيئة. وبينما يمثل توافر بيانات الطاقة مسألة خطيرة لمعظم هذه الدول، بات من الواضح بفضل البيانات الوطنية الإرشادية أن الدول التي تملك إمكانات توليد الطاقة الكهرومائية هي وحدها التي لديها أنصبة مرتفعة من الطاقة المتجددة التجارية. ومزيج الطاقة في سان تومي وبرينسيبي مألوف، فهو يتألف من وقود الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٣٨ في المائة، وحطب الوقود التقليدي (الذي يسبب إزالة الغابات ويمثل قضية صحية خطيرة) بنسبة ٣٣ في المائة، والطاقة الكهرومائية بنسبة ١ في المائة، والغاز الطبيعي بنسبة تقل عن ٠,٠١ في المائة. ومن ناحية أخرى، ففي فيجي يُولد ٣٣ في المائة من الكهرباء من أنواع الوقود الأحفوري و ٦٢ في المائة من الطاقة الكهرومائية، و ٤ في المائة من وقود الكتلة الأحيائية، و ٠,٦ في المائة من الطاقة الريحية والموارد المتجددة الحديثة الأخرى.

٥٠ - وفي منطقة البحر الكاريبي، صاغت الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي والرابطة الكاريبية لمراقف الكهرباء سياسات طاقية إقليمية في ٢٠٠٧. وفي منطقة المحيط الهادئ، من المقرر عقد اجتماع لوزراء الطاقة في ٢٠١٠ سيستعرض سياسة الطاقة بجزر المحيط الهادئ. وتوجد فعلاً خطط أو سياسات أو خطط عمل وطنية للطاقة فيما لا يقل عن ٢٢ دولة جزرية صغيرة نامية. وتشمل أحدث الأمثلة جزر البهاما (٢٠٠٨)، والبحرين (٢٠٠٩) - (٢٠١٤)، وفيجي (٢٠٠٦)، وجامايكا (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وكيريباس (٢٠٠٩)، وملديف (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وموريشيوس (٢٠٠٩-٢٠٢٥)، وجزر سليمان (٢٠٠٧)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (٢٠٠٩). وثمة مشاريع يجري رسمها أو بحثها في كل من بربادوس، وجامايكا، وغرينادا، وجزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبالاو، وسانت لوسيا، وسيشيل، وفانواتو. وقد ازداد بشكل مطرد استخدام أدوات التقييم المتكامل لمراعاة أوجه التأثير المتبادل بين الاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ، واستخدام الأراضي، والطاقة، والمياه^(٢٣).

٥١ - وقد ظلت كهرة المناطق الريفية، لا سيما في الجزر النائية الخارجية، محدودة نظراً لشدة ارتفاع التكاليف الرأسمالية اللازمة لذلك. إلا أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بذل جهوداً خاصة في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، أكملت فيجي نحو ٩٠٠ مشروع مجتمعي للكهرة الريفية فيما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ بهدف توفير الحصول على الكهرباء للجميع بحلول ٢٠١٦.

(٢٣) جرى أثناء حدث جانبي في الدورة السابعة عشر للجنة التنمية المستدامة، في ٢٠٠٩، عرض لتطبيق ريادي لنموذج استراتيجية بشأن المناخ واستخدام الأراضي والطاقة والمياه لموريشيوس؛ وثمة معلومات إضافية عن ذلك في www.iaea.org/OurWork/ST/NE/Pess/csd-17.html.

٥٢ - واعتمدت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات للترويج للطاقة المتجددة التي تشمل الطاقة الشمسية، والريحية، والطاقة الحرارية للبجارج، والأمواج، والحرارة الأرضية، والكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية. وعلى سبيل المثال، أعلنت ملديف التزامها بالتوصل في ٢٠٢٠ إلى بناء قطاع طاقي متعادل من حيث الأثر الكربوني، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة إلى النصف بحلول ٢٠١٥. وأعلنت توفالو أنها تهدف إلى التوصل إلى استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول ٢٠٢٠. وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الاستعاضة عن أنواع الوقود الأحفوري والتقدم نحو مصادر طاقة متعادلة من حيث الأثر الكربوني في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود، لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الاستعاضة عن أنواع الوقود الأحفوري والتحول إلى مصادر طاقة متعادلة من حيث الأثر الكربوني في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وظل استخدام الوقود الأحفوري يزداد بسرعة تزيد على سرعة استخدام الطاقة المتجددة في معظم تلك الدول. ولكي تكون البدائل اللازمة لتوليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري في الدول الجزرية الصغيرة النامية ملائمة من الناحية الاقتصادية يستمر احتياجها لأشكال الدعم باستثناء ما يوجّه منها إلى تطبيقات مخصصة. وتتفاوت بشدة إمكانات الطاقة المتجددة لدى تلك الدول. إذ تحدّ ندرة الموارد من الأراضي من تنمية اللوحات الشمسية نظراً لانخفاض الكثافة الطاقية للإشعاع الشمسي. وما برحت الأنشطة المبذولة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تركز أساساً على الطاقة الريحية والشمسية، فضلاً عن الطاقة الكهرومائية، حيثما كان ذلك مجدياً. وكانت هناك تجارب إيجابية فيما يختص بتسخين المياه بالحرارة الشمسية (في بربادوس، وموريشيوس، وبالاو). هناك جهود رائدة بشأن توليد الكهرباء بالوقود الهجين المؤلف من الطاقة الشمسية والديزل تُبذل في ملديف وتوفالو، بينما يُتوقع أن تكون للطاقة الحرارية الأرضية إمكانات ضخمة للاستعمال في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن كانت في مراحل الاستكشاف الأولى فحسب (في سانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا). ومن الممكن أن تكون لمنظومات تحويل النفايات إلى طاقة إمكانات كبيرة، ولكنها ما فتئت تُستخدم استخداماً ناقصاً.

٥٣ - وما برح المجتمع الدولي يقدم الدعم لكثير من مشاريع الكفاءة الطاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل المبادرات الحكومية المعهودة التحول من مصابيح الكهرباء المشهبة إلى مصابيح الفلورسنت (غرينادا، وموريشيوس، وسانت لوسيا)، وإدخال العدادات (غرينادا)، وكفاءة وقود النقل (توفالو)، وامتيازات متعلقة بالرسوم الجمركية (سانت لوسيا)، وبرامج عامة (كوبا، وملديف، وبالاو).

٥٤ - ويلزم أن تكون خطط الطاقة الشاملة متسقة مع التدابير المتخذة في قطاعات أخرى، مما يقتضي تقييماً متكاملًا للآثار المتبادلة فيما بين القطاعات المختلفة لاستكمال تحليل نظم الطاقة. ويمكن أن تساعد الطاقة المتجددة الحديثة على تقليل ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تقلب أسعار النفط، ولكن استخدامها يقتضي تدابير إسناد معتبرة وصور دعم، من قبيل التعريفات التفضيلية مقابل استخدام الطاقة المتجددة، وامتيازات تتمثل في الإعفاء من الرسوم، والتمويل من المانحين الثنائيين، وأدوات التمويل الدولية. وقد تختلف خيارات الطاقة المتجددة التي تنطوي على أفضل الإمكانيات المستقبلية للدول الجزرية الصغيرة النامية عن الخيارات المتاحة للبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، يجدر الاهتمام بالطاقة الحرارية الأرضية، واستخدام مياه البحار العميقة لتكييف الهواء، ونظم تحويل النفايات إلى طاقة، وتطبيقات الحرارة الشمسية. كما تستحق المبادرات الإقليمية لشراء النفط بالجملة، التي من قبيل ما هو قائم في منطقة المحيط الهادئ، تطويرها وتنفيذها في مناطق أخرى. كما أن نظم جمع البيانات والرصد متخلفة إلى حد ما، كما هو حال التوعية بتقييم خيارات تكنولوجيا الطاقة.

العلم والتكنولوجيا

٥٥ - على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم نسبياً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يظل الاستثمار في العلم والتكنولوجيا محدوداً جداً. وهذا الاستثمار الناقص في الابتكار التكنولوجي مرتبط ارتباطاً مباشراً بتدهور القطاعات التقليدية ويعرقل الجهود الرامية إلى التنوع للدخول في قطاعات جديدة تضيف الكثير من القيمة.

٥٦ - والاستثمار في البحث والتطوير في دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية يجري في حدوده الدنيا إلى حد بعيد ويمثل في المتوسط ١٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى تطوير محلي للتكنولوجيات بالغ المحدودية. ووفقاً لتقرير صادر في ٢٠٠٧ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن التخصص في مواضيع العلم والتكنولوجيا بمعاهد التعليم العالي في المنطقة قد تدهور وظلت أجور المهندسين والعلماء منخفضة نسبياً. وإذا حدث تقدم، فإنه يعتمد على استيراد التكنولوجيا. ولا تزال حماية الملكية الفكرية متخلفة إلى حد ما. وبينما توجد لدى بلدان - من بينها بربادوس، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو - أطر تشريعية شاملة تكفل حقوق المؤلف، تُعد الأحكام المتعلقة ببراءات الاختراع غير كافية أو غير موجودة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٧ - وتواصل اليونسكو تعزيز العلم والتكنولوجيا في تلك الدول. وعدد من مبادراتها القرية العهد جدير بالذكر، ومن بينها مبادرة العلم في منطقة البحر الكاريبي (Cariscience)،

التي تؤدي مهمة إطار السياسة العامة الإقليمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة البحر الكاريبي، والمجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا. وثمة نموذج جدير بالذكر بصدد تعزيز العلم والتكنولوجيا في دولة جزرية صغيرة نامية هو موريشيوس. ونظراً لأن البحث والتطوير الوطنيين لا يمثلان سوى ٠,٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أنشأت موريشيوس وزارة للصناعة والعلوم والبحث، أدخلت نهجاً جديداً لتدريس العلوم، ووفرت الدعم لمعهد بحوث صناعة السكر في موريشيوس ومعهد موريشيوس لعلوم البحار.

الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً

٥٨ - في آذار/مارس ٢٠١٠، كان هناك في العالم ٤٩ دولة في قائمة أقل البلدان نمواً، وكان ١١ منها دولةً جزريةً صغيرةً نامية، هي: جزر القمر، وغينيا - بيساو، وهاييتي، وكيريباس، وملديف، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان، وتيمور - ليشتي، وتوفالو، وفانواتو. وجدير بالذكر أن لجنة السياسات الإنمائية تجري استعراضاً للقائمة كل ثلاث سنوات. وفي آخر استعراض، جرى في ٢٠٠٩، استخدمت اللجنة ثلاثة معايير لتحديد تلك البلدان، وهي: (أ) تقدير لمتوسط نصيب الفرد في ثلاث سنوات من الدخل القومي الإجمالي (أقل من ٩٠٥ دولارات من دولارات الولايات المتحدة للإدراج في القائمة، وأكثر من ١٠٨٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للخروج من القائمة)؛ (ب) مؤشر الأصول البشرية، الذي يراعي المؤشرات المستخدمة في مجالات التغذية (النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية)، والصحة (معدل وفيات الأطفال الذين بلغوا الخامسة أو لم يبلغوها)، والتعليم (النسبة الإجمالية للقيود بالمدارس الثانوية)، ومعدل تعليم الكبار؛ (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي الذي وضعته اللجنة، وهو يراعي مؤشرات الحجم السكاني، والمواقع النائية، وتركز الصادرات السلعية، وحصص الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي، والتشرد بفعل الكوارث الطبيعية، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وعدم استقرار الصادرات السلعية والخدمية. ولكي يكون البلد مستحقاً للإدراج في القائمة، يجب أن تتحقق فيه المعايير الثلاثة كلها وألا يزيد عدد سكانه عن ٧٥ مليون نسمة. ولكي يستحق البلد الخروج من القائمة، يجب أن يصل إلى المستويات العتبية للخروج فيما يختص بمعاييرين على الأقل من المعايير الثلاثة السالفة الذكر، أو يستمر نصيب الفرد فيه من الدخل القومي الإجمالي في تجاوز ضعف عتبة الخروج على مدى استعراضين متعاقبين على الأقل من استعراضات القائمة.

٥٩ - وأضيفت تيمور - ليشتي إلى القائمة في ٢٠٠٣، وخرجت منها الرأس الأخضر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي استعراض السنوات الثلاث الذي تناول القائمة في

٢٠٠٩، أوصت لجنة السياسات الإنمائية بخروج غينيا الاستوائية منها. واعتُبرت توفالو وفانواتو مستحقتين (كما كان حالهما في ٢٠٠٦) ولكن لم توص اللجنة بإخراجهما من القائمة نظراً للشكوك المحيطة باستدامة تقدمهما. وتبيّن أن كيريباس، التي لُبّت المعايير للمرة الأولى في ٢٠٠٦، لم تعد مستحقة لذلك بعد. ومن المقرر خروج ساموا وملديف من القائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على التوالي. وبذلك، شملت معظم الحالات القريبة العهد من حالات الخروج من القائمة أو التوصية بالخروج منها دولاً جزرية صغيرة نامية.

٦٠ - وكان ارتفاع مؤشر الضعف الاقتصادي غير مناسب في الواقع لخروج بلد ما من القائمة متى تجاوز المستوى العتي للدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية. إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن جزءاً من العملية يتمثل في إعداد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) معالم محددة للضعف توفر رؤية أشمل لأوجه الضعف الاقتصادي القطري. وقيل إن الدخل القومي الإجمالي بالأسعار السوقية ليس بديلاً جيداً للمقارنة بين مستويات المعيشة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومستويات المعيشة في غيرها من البلدان النامية، نظراً لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذات الاقتصادات الصغيرة، تستورد معظم الأصناف وتحمل إضافات من حيث تكاليف النقل واللوجستيات المرتفعة تؤدي عادة إلى مستويات أسعار مرتفعة. كما كانت هناك دعوات إلى صقل معايير الضعف الاقتصادي التي حددتها اللجنة، لكي تحيط هذه المعايير بكامل نطاق الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للدول الجزرية الصغيرة النامية وتراعي التغيرات المتوقعة في طبيعة الصدمات المقبلة بفعل تغير المناخ وغيره من العوامل.

جيم - البيئة

تغيّر المناخ

٦١ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص لتغير المناخ. وتباين المناخ وتغيره وما يسفر عنه من ارتفاع في مناسيب أسطح البحار، وازدياد تواتر وشدة العواصف وحالات الجفاف تمثل مجتمعة عواقب سلبية تؤثر على تلك الدول. وتشمل الآثار الاقتصادية فقدان الأراضي والهياكل الأساسية الزراعية، والتأثيرات السلبية على مصائد الأسماك والسياحة. وتشمل الآثار البيئية فقدان التنوع البيولوجي، والغمر بالمياه المالحة، وتدهور الموائل الأرضية والرطبة. وتشمل الآثار الاجتماعية تدمير المستوطنات البشرية، وفقدان مصادر الرزق، والآثار السلبية على الصحة وعلى إمكانية الحصول على المياه العذبة. ويمثل ارتفاع مناسيب أسطح البحار خطراً وجودياً يهدد مجموعات الجزر الواطئة. وقد ناقش

مجلس الأمن تغير المناخ وآثاره الأمنية للمرة الأولى في ٢٠٠٩^(٢٤). وثمة خطر يتهدد الوجود المادي نفسه لعدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الأمر بالنسبة لأجزاء كبيرة من الأراضي لا ترتفع عن منسوب مياه البحر سوى بضعة أقدام.

٦٢ - وصدقت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على بروتوكول كيوتو، ولكن ٣٨ في المائة فقط من تلك الدول بمنطقة البحر الكاريبي وافقت على أن الانضمام حسن إمكانية حصولها على التكنولوجيات المنخفضة الكربون، وذلك وفقاً لمسح أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مطلع ٢٠١٠. ووفقاً لقاعدة بيانات ريزو. بمركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدانمرك، كانت ثماني دول فقط من ٣٨ دولة جزرية صغيرة نامية قد أقرت حتى آذار/مارس ٢٠١٠، مشروعاً من مشاريع آلية التنمية النظيفة. وجرى التصديق في الدول الجزرية الصغيرة النامية على ٢٠ مشروعاً فقط من ٥٠٠٩ مشاريع لآلية التنمية النظيفة؛ وجرى تنفيذ خمسة مشاريع فقط من تلك المشاريع في أربع دول منخفضة الدخل (الرأس الأخضر، وفيجي، وجامايكا، وبابوا غينيا الجديدة)؛ مما يمثل مجرد ١٤,٠ في المائة من العدد الإجمالي لعمليات تقليل الانبعاثات المصادق عليها التي أقرت حتى ٢٠١٠.

٦٣ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، شأنها شأن الدول الأخرى، مشكلات جديدة فيما يتعلق بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حتى على الرغم من وجود إجراءات لهذا الغرض في مقدمة البنود المدرجة في جدول الأعمال السياسي. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالوقود الأحفوري في مجموعة الـ ٢٩ الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية^(٩) بمعدل سنوي متوسطه ٣,٤ في المائة، إذ زادت من ١,٩ إلى ٢,٥ من ملايين الأطنان المترية من ثاني أكسيد الكربون (باستثناء الوقود المخصص للسفن). والواقع أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زادت في كافة بلدان المجموعة الفرعية منذ سنة ٢٠٠٠. وحصّة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أعلى من المتوسط العالمي في ست دول من الدول الست والعشرين أعضاء المجموعة الفرعية التي أُتيحت بيانات بشأنها، ولكن الانبعاثات في ٢٠٠٦ تراوحت بين نصيب للفرد منخفض قدره ١,٦٠ من الطن المتري في تيمور - ليشتي ونصيب للفرد مرتفع يبلغ ٢٥ طن متري في ترينيداد وتوباغو. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، زادت كثافة ثاني أكسيد الكربون في ١٥ دولة جزرية صغيرة نامية من ٢٩ دولة من هذه الفئة أُتيحت بشأنها بيانات.

(٢٤) انظر S/PV.5663. وانظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨١.

٦٤ - وبذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية جهوداً لتنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ، ولكن التقدم المحرز حتى الآن كان في الغالب الأعم مركزاً على التوعية الجماهيرية والبحث ووضع السياسات لا على التنفيذ. وفي إطار صندوق أقل البلدان نمواً التابع لمرفق البيئة العالمية، وُضعت برامج عمل وطنية للتكيف من أجل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها برامج عمل لأجل كيريباس، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وتوفالو، وفانواتو. كما أُجريت دراسات تكيف متعددة القطاعات في موريشيوس، وسانت لوسيا؛ وأظهرت مشاريع في فيجي، وكيريباس، وتونغا، وفانواتو مدى فعالية تدابير التكيف من حيث التكاليف، وقد دعمتها مشاريع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وقدمت المبادرة الدولية للتكيف مع تغير المناخ ومركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية مساعدات في مجال بناء القدرات. وظل الدعم المقدم من المجتمع الدولي للمساعدة على تنفيذ تدابير التكيف المقترحة في برامج العمل الوطنية للتكيف محدوداً، ووجدت الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخول الأعلى صعوبة شديدة في التوصل إلى تمويل دولي للإسهام في تمويل تدابير التكيف.

٦٥ - وتمثل الطائفة الكبيرة من الآثار المرتبطة بتغير المناخ تحدياً من حيث السياسات العامة والتخطيط. وتشمل الأمثلة الدالة على تغيرات السياسة العامة إدماج المسائل المتصلة بتغير المناخ والمسائل المتصلة بمنسوب البحر في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة، وفي إطار السياسات العامة للبحرين. وأُجريت تغييرات تشريعية في كيريباس، ولكن أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تسنّ تشريعات مخصصة لمسألة تغير المناخ. وفي موريشيوس، يجري التشجيع على إجراء أبحاث تدعم صنع السياسات وصنع القرارات. ولا يزال نقص البيانات ونقص الفهم لمسائل تغير المناخ يمثلان عائقين حائلين دون التقدم، لا سيما فيما يختص بتدابير التكيف المحلي في الجزر الريفية والجزر الخارجية. وفي هذا الإطار، أفادت غرينادا، وسانت لوسيا، وتوفالو بوجود أنشطة تعليمية وأنشطة للتوعية.

٦٦ - ومن الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستحتاج إلى سياسات عامة بشأن تغير المناخ تشمل كافة القطاعات الاقتصادية وتوجه جهود التصدي للكوارث والقضايا المتعلقة بالإنصاف، كما تعالج خيارات أكثر تطرفاً، من قبيل إمكانية نقل السكان من الجزر. ويلزم للممارسات الحميدة في مجال التكيف أن يجري تقاسمها تقاسماً فعالاً، ومن ناحية أخرى تظهر للعيان فجوة ضخمة في مجال تمويل مشاريع التكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيلزم الدعم المالي من الشركاء الإنمائيين على نطاق أكبر كثيراً مما هو حادث الآن. وعلى ضوء ذلك، يمكن الاعتراف اعترافاً خاصاً بالدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي الآليات التي قد تنشأ عن اتفاق كوبنهاغن.

الكوارث الطبيعية والبيئية

٦٧ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للآثار المدمرة التي تخلفها الأعاصير، وطفرات العواصف، والانزلاقات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وثورات البراكين، والزلازل، وموجات التسونامي، وحوادث انسكاب النفط والمواد الكيميائية. وقد أدت الكوارث التي من هذا القبيل في عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى محو دائم لإنجازات إنمائية تحققت على مدى سنوات، بل على مدى عقود. وكانت ساموا، وسانت لوسيا، وغرينادا، وفانواتو، وتونغا، وملديف على رأس قائمة البلدان التي أُصيبت بأكبر الخسائر الاقتصادية المتعلقة بالطاقة الرأسمالية، نسبياً، بفعل الكوارث الطبيعية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٦^(٢٥). وتشمل أحدث أمثلة الكوارث الطبيعية المسببة للدمار الشديد والخسارة الفادحة للأرواح موجات تسونامي في ساموا في ٢٠٠٩ وفي جزر سليمان في ٢٠١٠ وزلزالاً في هايتي في ٢٠١٠. وزاد التغير المناخي من تواتر وشدة الأعاصير وحالات الجفاف والفيضانات. وقد قدّر البنك الدولي الأضرار الضخمة التي يمكن أن تلحق بالدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً لعدم وجود تدابير للتكيف^(٢٦).

٦٨ - وتدابير الحد من مخاطر الكوارث تعتبر استثماراً جيداً للمستقبل يمكن أن تؤدي إلى وفورات اقتصادية وأن تساعد على تجنب المشاق. وقد تحولت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى نهج أشمل يمثل جزءاً أساسياً من التخطيط الإنمائي الوطني، تمشياً مع توصيات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. كما اشترك عدد متزايد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أربعة نظم إقليمية للإنذار بأخطار التسونامي، وهي نظم تعمل بتنسيق من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية^(٢٧). إلا أن أغلبية الموارد لا تزال تتدفق أساساً للأنشطة اللاحقة للكوارث لا للأنشطة الوقائية.

٦٩ - ولا يزال التعرّض شديداً، إذ تتركز أنماط الاستيطان عادة في المناطق الساحلية الواطئة بينما يجري إنفاذ تدابير استخدامات الأراضي إنفاذاً كافياً. وجرى مؤخراً إنشاء أو تحديث خطط أو خطط عمل أو مكاتب وطنية لإدارة الطوارئ، في جزر كوك،

(٢٥) F. Britto, 2008, "Disasters, vulnerability and resilience from a macroeconomic perspective: lessons from the empirical evidence", background paper prepared as input to 2009 Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction (UN International Strategy for Disaster Reduction, Geneva, 2009).

(٢٦) Sofia Betenaout and others "Not if but when: adapting to natural hazards in the Pacific Islands region", Policy Note (Washington, D.C., World Bank, 2006). Available from <http://sidesources.worldbank.org/intropicislands/resources/natural-hazards-report.pdf>

(٢٧) IOC Resolutions XXIII-12, 13, 14; XXIV-14 and UNGA 62/91

وسانت لوسيا، وجزر مارشال، وسان تومي وبرينسيبي، وتوفالو، وفانواتو على سبيل المثال. ويجري الآن وضع خطط عمل وطنية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وفيجي، وبالاو، وساموا، وتونغا. وأفادت غرينادا بوجود خطط لإدارة الكوارث على الصعيد المحلي. وشملت الجهود الدولية المبذولة مؤخراً إنشاء شبكة شراكة في منطقة المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، والفريق الإنساني المعني بمنطقة المحيط الهادئ، وإطار العمل للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث، وقاعدة بيانات شبكات المحيط الهادئ المعنية بالكوارث. إلا أن التقدم الحرز في الواقع كان بطيئاً في معظمه نتيجة لعدم كفاية الاعتمادات.

٧٠ - ومن المؤلف ألا تستثني الكوارث الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أية قطاعات، ولا توجد أية شبكة للسلامة بعد حدوث الكوارث. ولذلك، اعتمد معظم تلك الدول على المنح والقروض الأجنبية للتعمير عقب وقوع الكوارث الطبيعية، مما أدى في بعض الحالات إلى مستويات مديونية لا يمكن تحملها. وفي ٢٠٠٨، أنشئ مرفق منطقة البحر الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث. وبينما يمكن أن يكون هذا المرفق نموذجاً مفيداً تقتدي به مناطق أخرى، يبيّن مستوى الإنفاق في هايتي مؤخراً (٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في مطلع ٢٠١٠) الحاجة إلى موارد مالية أكبر من ذلك بكثير. وأنشئت آليات مماثلة على الصعيد الوطني؛ وعلى سبيل المثال، أنشئ في ٢٠٠٤ صندوق فيجي الوطني للإغاثة والإنعاش في حالات الكوارث.

الإنتاج والاستهلاك المستدامان

٧١ - مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامان مفهوم عام يوفر منظوراً آخر بشأن استدامة التقدم في مجال التنمية. ونادراً ما أحدثت مشاريع الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي قُدر لها النجاح بشكل ما والمبادرات المضطلع بها في الدول الجزرية الصغيرة النامية فارقاً حقيقياً على الصعيد الوطني، حسبما يتضح من مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية المطبقة على اقتصادات تلك الدول. وأحد التدابير التي يُشار إليها غالباً هو التدبير الذي تتخذه بلدان العجز/الفائض الإيكولوجي، وهو يشير إلى الفارق بين الأثر الإيكولوجي القطري (وهو مقياس يبيّن مقدار الأراضي المنتجة والمياه اللازمة لإنتاج كافة الموارد المستهلكة ولاستيعاب كافة النفايات المولدة سنوياً باستعمال التكنولوجيا السائدة) وقدرتها البيولوجية (القدرة الإنتاجية البيولوجية الإجمالية في السنة بالنسبة لمنطقة معينة)^(٢٨). وعلى سبيل المثال، فإن حالات العجز والفائض الإيكولوجية ذكرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقريرها الخمسي المعنون "حالة

(٢٨) انظر www.footprintnetwork.org.

البيئة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ“ (State of the Environment in Asia and the Pacific). وبينما لا يوجد قياس إلا فيما يختص بوضع دول جزرية صغيرة نامية وما يتصل بها من أقاليم، نرى النتائج، حيثما وُجدت، غير مشجعة. واستناداً إلى حسابات الأثر الوطني لسنة ٢٠٠٩، أفادت كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وفيجي، وهايي بحدوث حالات عجز إيكولوجي كبيرة، على النقيض من الفوائض المألوفة في البلدان النامية الأكبر حجماً التي تحقق دخولاً مماثلة. وتولدت فوائض صغيرة في غينيا - بيساو، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان. وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ظل الميزان يزداد سوءاً في السنوات الأخيرة، نظراً لاستمرار تناقص القدرة البيولوجية ولأن الأثر الإيكولوجي كان يزداد كالمعتاد (أو يتناقص قليلاً فحسب، ومثال ذلك ما حدث في غينيا - بيساو). ونقصان الأثر الإيكولوجي يتسبب فيه عادة التدهور الاقتصادي أكثر مما يتسبب فيه نجاح تنفيذ تدابير الكفاءة الإيكولوجية.

٧٢ - وتقدم عملية مراكش الدعم لوضع إطار عشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو الذي تتطلبه خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. ومن نماذج الأنشطة: مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية المنشأة في بلدان شتى بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما فيها المركزان القائمان في كوبا وموريشيوس، ومبادرات الجماعة الكاريبية، وأنشطة فرقة العمل المعنية بالسياحة، ومشاريع مرفق البيئة العالمية في فيجي وملديف.

٧٣ - واحتضنت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي تحولاً رئيسياً في السياسات العامة للاتجاه إلى الاقتصادات الخضراء (المراعية للاعتبارات البيئية). إذ اعتمدت دومينيكا مفهوم الممارسات العضوية السليمة بيئياً، واعتمدت غيانا استراتيجية إنمائية قائمة على انخفاض الكربون، واعتمدت بربادوس مفهوم الاقتصاد الأخضر. وأفادت بربادوس، وكوبا، ودومينيكا، وجامايكا بوجود نماذج لاستراتيجيات وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو لإدماج مثل هذه العناصر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. أما الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ، فإن عدداً قليلاً منها هو وحده الذي وضع استراتيجيات وطنية من هذا القبيل، ولكن ١١ دولة منها اعتمدت في ٢٠٠٥، إلى جانب أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، نهجاً للنمو الأخضر.

٧٤ - وبينما جرى الاضطلاع في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالعديد من المشاريع والمبادرات الجيدة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، كان التقدم العام أبطأ كثيراً من المتوقع. وهذا يعزى جزئياً إلى استمرار عدم المواءمة بين السياسات العامة والمشاريع الفعلية، نظراً للافتقار إلى القدرة والموارد، وقضايا تيسر الإنتاج للجماعات المنخفضة الدخل. وتتسم

تلك الجماعات بأهمية خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظراً لأن التكاليف العامة التي تتحملها للوحدات تكون بالفعل أعلى كثيراً بمقارنتها بما يتحملة غيرها. وربما يكون نهج النمو الأحضر نهجاً متكاملًا يفيد كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز نموها واستدامتها الاقتصاديين.

إدارة النفايات

٧٥ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديات متعلقة بإدارة النفايات من حيث مصادر التلوث البري والتلوث البحري. وقد تعرضت نظم إدارة النفايات في تلك البلدان، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، للضغط نتيجة لازدياد السكان، والتحضر، وتغير أنماط الاستهلاك، والتجارة، والسياحة الموسمية. وحدثت زيادة سريعة في مقدار المياه المستعملة المنزلية والفضلات الصلبة، وهو ما حدث أيضاً بالنسبة لحصة المواد غير القابلة للتحلل والمواد السامة. وتفيد التقديرات بأن أحجام الفضلات الصلبة البلدية قد تضاعفت في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة. وعلى النقيض مما حدث في البلدان المتقدمة النمو، يكون أكثر من نصف النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية عضويًا. وهذا يؤكد أهمية استخدام أسلوب صنع الأسمدة من بقايا المواد العضوية، وإنتاج الأسمدة لأغراض مختلفة، وإنتاج الغاز الحيوي، بدلاً من الإحراق. وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رائدة في مجال الممارسات الحميدة المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة لصالح الفقراء وبطريقة مستدامة في المدن الآسيوية الصغرى، وقدمت نماذج مفيدة يمكن أن تهتدي بها الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢٩).

٧٦ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلات تنفرد بها، نظراً لانخفاض قدرات تحملها البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. وما برحت ممارسات إدارة النفايات الجارية تسفر عن تدهور الشعاب المرجانية، ومواطن الأعشاب البحرية، وأشجار المنغروف، والمناطق الساحلية، وعن تحذيرات صحية بشأن الأمراض والإمدادات الغذائية الملوثة. والتطورات التي من هذا القبيل تهدد السياحة، ومصائد الأسماك، بل تهدد الأمن الغذائي أيضاً. وحتى إذا أمكن تجنب الآثار الأفدح من ذلك، فإن التكاليف الاقتصادية للنفايات الصلبة كبيرة فعلاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣٠).

(٢٩) انظر www.unescap.org/esd/sudu/swm/

(٣٠) South Pacific Regional Environment Programme, 2005

٧٧ - إلا أنه من الممكن أيضاً الاستفادة بحدوث قدر كبير من التقدم في عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تحسين إدارة النفايات. وعلى سبيل المثال، تراوحت نسبة سكان المدن الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي الذين تشملهم عمليات جمع النفايات بين ٦٠ و ٩٠ في المائة، وذلك باستثناء هايتي، حيث يقل المعدل عن ذلك كثيراً. وأحرز بعض التقدم فيما يختص بمدافن القمامة الصحية. وبالفعل، حقق العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الغاية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية والمتصلة بحصول الجميع على الصرف الصحي المحسّن. ووفقاً للبنك الدولي، فإن كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي، باستثناء دولة واحدة، قد حققت ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من إمكانية الحصول على الصرف الصحي، حيث تجاوز معظمها نسبة الـ ٩٠ في المائة. إلا أن التقارير أفادت أيضاً بزيادة معدل الإمداد بالمواد العضوية في النظم الإيكولوجية بفعل إلقاء مياه الصرف الصحي في الأنهار والمياه الساحلية. وبينما يمثل ارتفاع تكاليف محطات معالجة الصرف الصحي الحديثة قيداً مفروضاً، توجد أساليب أرخص للمعالجة البيولوجية تلائم الأجواء الاستوائية بوجه خاص. وقد أعدت جامايكا، وملديف، وموريشيوس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وسانت فنسنت وجزر غرينادين سياسات أو قوانين أو برامج وطنية لإدارة النفايات الصلبة. وأحرزت سيشيل تقدماً في العمل بصورة منهجية على صنع السماد من النفايات العضوية وإعادة تدوير النفايات. وتوجد أيضاً إعادة تدوير للنفايات على نطاق تجاري في موريشيوس، حيث يعاد تدوير البلاستيك بأنواعه ويُستخدم ثقل قصب السكر كمصدر للطاقة.

٧٨ - كما تمثل الخصائص التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية قيداً على إمكانية نقل الممارسات الحميدة من البلدان النامية الأخرى. وتتعرقل الجدوى الاقتصادية لجهود إعادة التدوير نظراً لصغر كميات النفايات نسبياً وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل. وحيث تندر الأراضي، غالباً ما يختار الناس الإحراق، الذي تبين أنه خيار غير مستدام من حيث التلوث وارتفاع التكاليف.

٧٩ - وتزداد الدول الجزرية الصغيرة النامية تعريضاً لمخاطر تحرك النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الناشئة عن مصادر برية ومصادر على متن السفن تحركاً ينقلها عبر الحدود. وبوجه خاص، فإن المقادير الكبيرة من أنواع البلاستيك الموجودة في المحيطات ونفايات السفن تمثل داعياً للقلق وما برحت تخلف آثاراً مدمرة للنظم الإيكولوجية البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستهدف اتفاقية بازل معالجة التهديدات التي يمثلها تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود، بما في ذلك تصريفها في تلك الدول.

الموارد الساحلية والبحرية

٨٠ - تعيش غالبية سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق الساحلية أو بالقرب منها (ومثال ذلك وجود ٨٠ في المائة من سكان جزر المحيط الهادئ في تلك المناطق)، ويعتمد الكثيرون على الشعاب المرجانية لكسب الرزق. وبدرجات متفاوتة، تعتمد التغذية، والرفاه، والثقافة، والترفيه، والإيرادات الحكومية، والعمالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الأرصد السمكية. وعلى سبيل المثال، فإن صيد أسماك التونة يمثل إلى حد بعيد أقيم نشاط لصيد الأسماك بمنطقة المحيط الهادئ، إذ يساهم بأكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٥٠ في المائة من صادرات بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في تلك المنطقة.

٨١ - وأنشأت الدول الجزرية الصغيرة النامية نظاماً وطنياً لرصد السفن (ناورو)، وأخذت بخطط وسياسات وطنية (موريشيوس، وسيشيل)، وتُنمّي تربية المائيات تعزيزاً للأمن الغذائي (بالاو). وفي ٢٠٠٨، اعتمدت لجنة مصائد أسماك غرب ووسط المحيط الهادئ تدابير شملت تخفيضات في صيد الأسماك بالخياطة الصنارية الطويلة وفترات لمنع صيد الأسماك. وتشمل التحديات المستمرة تنمية مصائد الأسماك الساحلية المستدامة، وتنفيذ إدارة مصائد الأسماك استناداً إلى الحقوق، وتعزيز صناعات التونة الوطنية؛ وتحسين الرقابة، وتعزيز الامتثال لتدابير الإصحاح، ومعالجة انتشار صيد الأسماك غير القانوني.

٨٢ - ولا يزال تحديد الحدود البحرية أمراً منتظراً في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد نجحت ثلاثة عشر جزيرة^(٣١) في تقديم طلباتها إلى اللجنة المعنية بحدود الرصيف القاري التماساً لتمديد حصصها من الرصيف القاري. ولا يزال استكشاف المعادن في قاع البحار مستمراً في المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين لبابوا غينيا الجديدة وتونغا، مما يؤكد أهمية تحسين الأطر القانونية للتعدين في قاع البحار.

٨٣ - ويمثل الرصد، وجمع البيانات، وتحليل المعلومات بشأن إدارة الموارد الساحلية والبحرية حاجة جارية تحدها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدعمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو). وقد قام نظام الرصد البحري بجزر المحيط الهادئ وشبكة ومنتدى إدارة المحميات البحرية الكاريبية بتجميع وتوحيد المعلومات المتعلقة بالمحيط الهادئ والمحميات البحرية، على التوالي. كما أعدت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية (ملديف، وسانت لوسيا) خططاً لإدارة المناطق الساحلية.

(٣١) بربادوس، جزر كوك، كوبا، فيجي، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، سيشيل، جزر سليمان، سورينام، تونغا، ترينيداد وتوباغو.

٨٤ - وأحرز في المحيط الهادئ فيما يختص بالحميات البحرية الجديدة تقدم يفوق ما تحقق في مناطق أخرى. وفي ٢٠٠٨، أنشأت كيريباس أكبر محمية بحرية في العالم، هي محمية جزر فونكس التي تشمل واحداً من آخر أرخبيلات العالم المرجانية التي بقيت سليمة. والآن يلزم التمويل المستدام لدعم الرقابة. وشهد جنوب المحيط الهادئ في الألفية الثالثة تكاثراً ملحوظاً للمناطق المُدارة البحرية، وهذه المناطق شكّلها أكثر من ٥٠٠ مجتمع محلي في ١٥ بلداً مستقلاً. وتشمل مبادرات الحفظ الدولية الجديدة بالملاحظة مبادرة الثلث المرجاني، ومبادرة التحدي الميكرونيزي، ومبادرة التحدي الكاريبي، ومبادرة تحدي المحيط بجزر الهند الغربية.

موارد المياه العذبة

٨٥ - نظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية ولأحوالها الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية، فإنها تواجه قيوداً كبرى من حيث كمية موارد المياه العذبة وجودتها. وهذا يصدق بوجه خاص على الجزر المرجانية الواطئة، حيث تكون إمدادات المياه الجوفية محدودة ولا تحميها سوى تربة مسامية رقيقة.

٨٦ - وفي المحيط الهادئ، شهدت الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ عدداً من المبادرات الهامة في قطاع المياه والمرافق الصحية بالمنطقة، وهي مبادرات تتهدي إلى حد كبير بخطة المحيط الهادئ، التي شهدت في ٢٠٠٦ إدراج التحديات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والصحة العامة ضمن إطارها. وأنشئ في ٢٠٠٧ نظام رصد الدورة الهيدرولوجية للمحيط الهادئ لبناء القدرة والهياكل الأساسية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

٨٧ - وأحرزت جزر المحيط الهادئ التي تعتمد أساساً على المياه السطحية (جزر كوك، وفيجي، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وفانواتو) تقدماً في تركيب مقاييس لمياه الأمطار وإجراء تقييمات للموارد المائية تشمل الأهمار الكبرى. أما الجزر التي تعتمد على المياه الجوفية (كيريباس، وجزر مارشال، وناورو، ونيوي، وتونغا، وتوفالو)، فقد ركزت على الرصد وجودة البيانات؛ بينما ركزت الدول التي تحصد أساساً مياه الأمطار (توفالو، وناورو) على بلوغ الحد الأمثل لقدرتها على احتجاز المياه وتخزينها.

٨٨ - ولدى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي مستويات مرتفعة نسبياً من إمكانية الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية، ويُستثنى من ذلك بشكل ملحوظ هايتي وبليز. ومنذ ٢٠٠٦، ازداد الوعي بالحاجة إلى حفظ المياه نظراً لأحوال الجفاف التي يُتوقع أن تسود في جنوبي البحر الكاريبي نتيجة لتغير المناخ.

٨٩ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في مجموعة مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي قيوداً بشأن جودة المياه العذبة وكميتها نظراً لتغير معدل سقوط الأمطار، وارتفاع كمية السيول وعدم كفاية مرافق التخزين. ففي سيشيل، يضيع ٩٨ في المائة من مياه الأمطار من خلال السيول والتبخّر الكلي. وفي الرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي، يتسبب سقوط الأمطار بصورة غير منتظمة في حالات جفاف ومجاعة دورية. وأسهمت الأسمدة الكيميائية، واشتداد تركّز الأملاح، والنفايات البشرية في تلوث المياه الجوفية. وقد بُنيت في ملديف وسيشيل محطات لإعذاب مياه البحر.

٩٠ - وتلزم أموال إضافية للأنشطة المتعلقة بالمياه العذبة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويمكن أن تكمل حملات التوعية الجماهيرية، والتعليم، والاشتراك المجتمعي في إدارة مستجمعات المياه مبادرات السياسة العامة والتحسينات التكنولوجية.

الموارد من الأراضي

٩١ - الموارد من الأراضي المتاحة للأنشطة الاقتصادية محدودة بدرجة ما في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة لصغر حجمها ونظم حيازة الأراضي فيها. واستخدام الأراضي متنوع إلى حد ما، وهو يعكس أنماطاً جغرافية واستيطانية مختلفة. وبعض الجزر الكبرى مغطاة تماماً بمناطق مبنية، وتفتقر إلى المساحات الخضراء الكبيرة، بينما تتألف جزر أخرى من مساحات كبيرة من الأراضي وتنخفض كثافتها السكانية. وبلغ متوسط حصة الأراضي الحرجية من مجمل مساحة الأراضي نسبة مستقرة منذ ١٩٩٥، قدرها ٣٨ في المائة. إلا أن هذا المتوسط يتراوح بشدة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بين نسبة منخفضة قدرها ٣ في المائة في كيريباس، وجزر القمر، وملديف، ونسبة مرتفعة بلغت ٨٨ في المائة في بالاو، و ٩١ في المائة في ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة). ومنذ سنة ٢٠٠٠، سُجلت عمليات إزالة للغابات في خمس دول من ٢٧ دولة من دول المجموعة الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية أُتيحت بشأنها بيانات. ولا تزال تربية المائيات/صيد الأسماك القطاع الأكبر الوحيد في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ، حيث يتسبب في توليد أكثر من ٨٥ في المائة من النقد الأجنبي، ويسهم إسهاماً كبيراً في العمالة الكلية (٤٠ إلى ٨٠ في المائة)، ويمثل ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات. كما تتسم أنشطة التعدين الحرفي والتجاري بأهمية في بضع دول جزرية صغيرة نامية.

٩٢ - وزاد الضغط السكاني على قاعدة الموارد المحدودة، وإزالة الغابات، وتدهور حالة الأراضي، والتخّات، والممارسات الزراعية غير المستدامة من أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أدى إلى منافسة حادة فيما بين خيارات استخدام الأراضي. وتعرقلت الجهود المتصلة بالتخطيط لاستخدام الأراضي بفعل المشكلات المتعلقة بالإنفاد وضيق النظم القانونية. والنتيجة المعهودة هي تخّات التربة وتدهورها في مساحات من الأراضي قليلة فعلاً إلى حد الندرة. إلا أنه أُحرز تقدم فيما يختص بالحفاظ على الأراضي. إذ زادت حصة المحميات الأرضية من المساحة السطحية الإجمالية في مجموعة الـ ٢٩ الفرعية من ١ إلى ١,٣ في المائة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٨، ولكن محدودة الرقابة والقدرة الإدارية ظلت مصدراً للقلق في عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثمة قيود تحول دون التقدم في مجال إدارة الأراضي إدارة مستدامة، وهذا يرجع أساساً إلى قضايا متعلقة بالقدرات ونقص الأموال وعدم كفاية البيانات.

التنوع البيولوجي

٩٣ - ثمة قدر هائل من الدراسات والمؤلفات التي تثبت القيمة العالمية الشديدة لتنوع الأنواع واستيطان الأمراض في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تبرز الحقيقة القائلة بأن صغر حجم هذه الدول وعزلتها وهشاشة نظمها الإيكولوجية تزيد مجتمعة من ضعف موارد التنوع البيولوجي فيها^(٣٢). كما أن تلك الدول موطن لعدد كبير من السكان الأصليين، الذين احتفظوا بثقافات قوية متماسكة، وأكثر من ١٠٠٠ لغة متميزة وعلاقات ارتباط تقليدي قوي بالأرض والبحر. وثمة اعتماد اجتماعي وثقافي واقتصادي شديد على السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي، التي من قبيل الغذاء، والمياه، والمأوى، والطب. وبينما أُحرز قدر كبير من التقدم في العقد الماضي فيما يختص بإدارة موارد التنوع البيولوجي، ظل هناك فقدان مستمر للتنوع البيولوجي نتيجة لإدخال أنواع غازية غريبة من الأنواع، وذلك فضلاً عن إزالة الغابات، وفرط الاستغلال، والتلوث، والكوارث الطبيعية، وتدهور الشعاب المرجانية، وتدني أحوال الموائل، وفقدانها. وتفاقت هذه الأخطار بتأثير تغير المناخ.

٩٤ - وتشمل مجالات أولوية العمل لضمان استدامة الإمداد بخدمات وسلع النظم الإيكولوجية التي يوفرها التنوع البيولوجي ما يلي: جهود لمعالجة غزو الأنواع الغازية؛ وبناء

(٣٢) Rashid M. Hassan, Robert Scholes and Neville Ash, eds., Ecosystems and Human Well-being, vol. I: Current State and Trends: Findings of the Condition and Trends Working Group (millennium Ecosystem Assessment, 2005).

مرونة للنظم الإيكولوجية الهشة تجاه تغير المناخ؛ وتحسين نظم المعلومات؛ وتقدير القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتنوع البيولوجي، وتقديم الدعم لإدراج التنوع البيولوجي في عمليات الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

دال - النظم والمؤسسات الاجتماعية

٩٥ - تتسم النظم والمؤسسات الاجتماعية المرنة بأهميتها لمعالجة أوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أن النفقات العامة في كثير من تلك الدول، تعد، فيما يختص بالحماية الاجتماعية والنسبة المتوية للسكان المستفيدين بهذا النوع من الحماية، من أقل النفقات العامة في العالم. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من نفقات الحماية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ ٣٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، بالمقارنة بأكثر من ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في جنوب آسيا و ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في شرق آسيا^(٣٣).

الصحة

٩٦ - قضايا الصحة العامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مماثلة لقضايا الصحة العامة في غيرها من البلدان النامية، ولكن هناك تحديات خاصة نظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواقعها النائية. وما برح الاعتماد على استيراد الأصناف الغذائية ذات القيمة الغذائية المحدودة يسهم في نقص الفيتامينات والمعادن. وأحد الشواغل المتعاظمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية هو زيادة انتشار الأمراض غير المعدية، لا سيما السكري، والسمنة، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان. وتندرج ناورو، وتونغا، وموريشيوس ضمن البلدان العشرة التي تعاني من أعلى درجات تفشي السكري في العالم. ومعدل تفشي السمنة في منطقة البحر الكاريبي يندرج ضمن أعلى المعدلات في العالم. أما الوفيات الناتجة عن السكري، فإنها تكاد تبلغ ضعف عدد الوفيات الناتجة عن هذا المرض في أمريكا الشمالية.

٩٧ - ويتفاوت تهديد فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية تفاوتاً شديداً. فبينما تمثل منطقة البحر الكاريبي ثاني مناطق العالم من حيث معدل انتشار ذلك الفيروس (حيث تزيد نسبة الإصابة في تسعة بلدان عن ١ في المائة)، نجد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ ومثيلاتها الواقعة في مناطق المحيط الأطلسي

(٣٣) ESCAP, Asian Development Bank and UNDP, Achieving the millennium Development Goals in an Era of Global Uncertainty

والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي لديها معدلات انتشار للفيروس منخفضة نسبياً (باستثناء بابوا غينيا الجديدة، حيث يبلغ المعدل ٢,٥ في المائة، وغينيا - بيساو، وموريشيوس، حيث يفوق المعدل الواحد في المائة).

٩٨ - ولا تزال الأمراض التي تنقلها الحشرات - بما فيها الملاريا، وحمى الشيكونغونيا، وحمى الدنك - تمثل قضايا خطيرة في مجال الصحة العامة، وتسفر عن معدل كبير من الاعتلال وحسائر اقتصادية فادحة، بما فيها الحسائر التي تلحق بالسياحة. والكوليرا وباء دوري في الجهات التي تكون فيها المرافق الصحية ومرافق معالجة المياه المستعملة غير كافية. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. بمنطقة المحيط الهادئ، يكاد عدد الإصابات السنوي بالأمراض الناتجة عن الإسهال يعادل عدد سكانها (٦,٧ ملايين حالة حادة)، وهذه الأمراض مسؤولة عن وفاة ٢ ٨٠٠ شخص كل سنة، معظمهم من الأطفال الصغار. وهيمى الكوارث الطبيعية بينات جديدة صالحة لتكاثر الأمراض المعدية. وقد وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية. بمنطقة المحيط الهادئ هوجاً عابرة للحدود وهوجاً إقليمياً، بما في ذلك نظم للإشعار المبكر والإخطار بتفشي الأمراض، والإدارة الإقليمية للإمدادات الطبية، والخدمات الطبية المتخصصة. ولا تزال منطقة المحيط الهادئ خالية من شلل الأطفال، وشرعت كل البلدان تقريباً في القضاء على الحصبة، فبلغت معدلات شمول التحصين نحو ٩٥ في المائة. ويشترك العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة نشطة في الحملة العالمية لقهر الملاريا.

٩٩ - وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحسنت معدلات وفيات الرضع والأعمار المتوقعة على مدى العقود الأخيرة، وبإمكان معظم النساء الحصول على الرعاية الطبية المناسبة قبل الولادة وأثناءها وبعدها. إلا أن التحسينات في بعض المؤشرات أصابها الركود في الألفية الثالثة، ولا تزال هناك دواعي للقلق في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى سبيل المثال، شهد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في بابوا غينيا الجديدة نقصاً طفيفاً فحسب ولا يزال عند ٩٣ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

١٠٠ - ويتمثل أحد التحديات المستمرة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في محدودية القدرة والمهارات والنقص المزمّن في العاملين بحقل الرعاية الصحية، مما يعزى جزئياً إلى الهجرة. وتشمل الأمثلة الدالة على مبادرات بناء القدرات مبادرة شبكة منطقة المحيط الهادئ للتعليم الصحي المفتوح، وقيام كوبا بتوفير التعليم والرعاية الصحيين في دول منطقة البحر الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية، ووجود ثلاث كليات للطب وطب الأسنان في موريشيوس.

١٠١ - ولو حظ وجود فرصة فريدة لإنشاء نظم رعاية مستدامة في السنوات المقبلة، بينما الطلب من الجيل الأصغر في حالة تناقص الحاجة إلى تقديم الدعم للمسنين لا تزال محدودة

نسبياً. وظلت النفقات الصحية الوطنية منخفضة نسبياً في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنشأت عدة دول جزرية صغيرة نامية بمنطقة المحيط الهادئ مؤسسات لتعزيز الصحة تموّل من الضرائب المفروضة على الكحول والتبغ ومصادر أخرى.

الثقافة

١٠٢ - يتسم الحفاظ على التراث الثقافي للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز ذلك التراث بأهمية خاصة نظراً لإسهام الصناعات والمبادرات الثقافية في التنمية المستدامة، من حيث التنوع الاقتصادي بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة، ولكن ذلك يعزى أيضاً إلى زيادة ضعف الهويات الثقافية لتلك الدول.

١٠٣ - واضطلع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بمبادرات لحماية المعارف والمهارات وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. وعلى سبيل المثال، أدرجت توفالو الثقافة في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة؛ وانتهت دومينيكا، وجامايكا، وبابوا غينيا الجديدة، وسانت لوسيا من وضع سياساتها الثقافية الوطنية. وتشمل الأمثلة الدالة على الإجراءات المؤسسية إنشاء إدارة حكومية للثقافة في ناورو لوضع قاموس وطني، وإنشاء صندوق للتراث الوطني في موريشيوس. وأنشئت في سانت لوسيا وغرينادا مؤسسات ثقافية وطنية مستندة إلى النموذج القائم في بربادوس، بينما أنشئ مكتب للسينما في دومينيكا.

١٠٤ - وما برحت إدارة الملكية الفكرية تعالج عن طريق حلقة الوصل الكاربيبية المعنية بحقوق المؤلف، وهي عبارة عن تحالف يضم جمعيات المؤلفين في بربادوس، وجامايكا، وسانت لوسيا، وترينيداد وتوباغو، وهدفها الرئيسي تقديم الدعم لجمع العوائد من الأسواق الدولية وبناء قدرة إدارية في مجال الملكية الفكرية. كما عززت موريشيوس وحدتها المخصصة لمناهضة القرصنة.

١٠٥ - وما برحت المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي تقوم بدور رئيسي في النهوض بالخطوة الثقافية. وتعمل أمانة جماعة المحيط الهادئ على إبراز صورة الثقافة وجمع الإحصائيات الثقافية. ومنذ ٢٠٠٨، وفرت خطة عمل موضوعية للإطار الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ الهادف إلى حماية المعارف وأشكال التعبير الثقافي التقليدية حماية قانونية. وتعكف أمانة مجلس فنون منطقة المحيط الهادئ على وضع استراتيجية ثقافية إقليمية. وما برحت المهرجانات تُستخدم كواجهة لإظهار النواتج الثقافية والإسهام في زيادة الوعي في هذا الصدد.

١٠٦ - وصدّق ما يقرب من كل الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٠٠٩ على اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وأضيفت في السنوات الخمس الماضية خمسة مواقع جديدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى قائمة التراث العالمي. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، كانت خمسة عشر دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد صدقت على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، وكانت ١١ دولة من هذه الفئة قد صدقت على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير.

١٠٧ - وأنشأت بربادوس، وجامايكا، وموريشيوس صناديق وطنية لتقديم المنح للفنون والثقافة، بينما تعتمد جزر البهاما على المساعدات المقدمة من القطاع الخاص. واقترحت بالاو قانوناً يجب واحد في المائة من التكاليف الرأسمالية لمشاريع التشييد التي يضطلع بها القطاع العام، وذلك لتعزيز الفنون البالاوية. وحتى الآن، لم تسفر الجهود المبذولة في منطقة البحر الكاريبي لإنشاء صندوق إقليمي للثقافة عن توحيد الموارد بصورة مستدامة لذلك الغرض.

تنمية القدرات، والتعليم

١٠٨ - تواجه تنمية القدرات والتعليم تحديين تجمعاً معاً، هما نزوح الأدمغة وصغر الحجم السكاني. وتحققت في الدول الجزرية الصغيرة النامية نتائج تتراوح بين النجاح والإخفاق في مجال السعي إلى تحقيق الغاية المندرجة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في توفير التعليم الابتدائي للجميع. وقد مُنحت الأمية بصفة عامة وبدرجة كبيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي، باستثناء بليز وهائتي، ولكن لا يزال هناك تحدّ بمجموعة دول المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، حيث تمثل جزر القمر، وغينيا - بيساوا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، وفانواتو المصدر الأكبر للقلق. وتتفاوت معدلات محو الأمية بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين بين ٦٤ و ١٠٠ في المائة غالباً في مجموعة الـ ٢٩ الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية. وبينما يعتبر التعليم إلزامياً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشر في معظم تلك الدول، توجد لدى البعض منها اشتراطات أقل من ذلك. إذ تحسنت معدلات القيد والإكمال بالمدارس الابتدائية في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن معدلات الإكمال تناقصت في فيجي، والرأس الأخضر، وبابوا غينيا الجديدة، وسورينام، وفانواتو. ومن حيث التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية، كان معدل التسرب المرتفع في صفوف البنين مدعاة للقلق، بينما حققت البنات بشكل مطرد نتائج أفضل وبقين في المدارس فترات أطول. كما أن

معدلات القيد بالمرحلة الجامعية الأولى ومعدلات إكمال البرامج أعلى هي الأخرى لدى الإناث بالمقارنة بالذكر في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠٩ - وحققت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً في مجال التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، أنشأت سيشيل جامعتها، وفي موريشيوس، قدمت ٤٤ مؤسسة خاصة في ٢٠٠٨ برامج محلية على مستوى المرحلة الجامعية. وتشمل الجامعات المعروفة جامعة ترينيداد وتوباغو، وجامعة جزر الهند الغربية، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وتعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع منهاج مشترك لبرامج تدريبية افتراضية في مجال التنمية المستدامة، تمثل جزءاً من إحياء عام لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اعتمدت خطط عمل اليونسكو للتعليم لأغراض التنمية المستدامة لأجل منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤.

١١٠ - وثمة مبادرات جارية لتحسين إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم. وقد نُفذت في هايتي، وناورو، ونيوي، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفانواتو مبادرة "حاسوب حجري لكل طفل"، وهذه مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص. ويشمل سجل المؤهلات الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ الآن سلطات التأهيل الوطنية في فيجي، وساموا، وتونغا، وفانواتو؛ وهي متصلة بنيوزيلندا.

إدارة المعارف ورصدها وتقييمها

١١١ - يعدّ التعميم الفعال للمعارف والمعلومات ضرورة أساسية للتنمية. وتقوم إدارة المعارف على الهيكل الأساسي الحديث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تبشر بتخفيف آثار محدودية القدرات، والعزلة، والموقع النائي. إلا أن إمكانية الوصول إلى الإنترنت لا تزال معرضة للقيود. ففي سنة ٢٠٠٧، كان مستوى توغل الإنترنت أعلى من الحد الحرج البالغ ٣٣ في المائة في خمس دول جزرية صغيرة نامية فقط، وكان يقل عن ١٠ في المائة في تسع دول من ٢٣ دولة عضواً بالمجموعة الفرعية، المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية، أُتيحَت بشأنها بيانات.

١١٢ - ونظراً لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية، تندر البيانات الجيدة اللازمة لصنع القرار، وذلك بالمقارنة بالبلدان الأكبر حجماً. إلا أن الإمكانيات التقنية اللازمة لرصد التغير البيئي بمقاييس مناسبة للجزر الصغيرة شهدت قدراً كبيراً من التحسن. ونظم البيانات العالمية متاحة بالنسبة للبيانات المكانية والبيانات الآنية، بما في ذلك الصور المستمدة من السواتل والصور الضوئية المتقطعة من الجوّ وبيانات الاستشعار من بُعد. والنظم التي من هذا القبيل تُستخدم في أدوات الإشعار المبكر بتغير المناخ والمخاطر الطبيعية. وتشمل نماذج

المبادرات الشبكية الأرضية للجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الأرضية التطبيقية، وشبكة إدارة الحميات البحرية الكاريبية، ونظام المعلومات الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وأفادت أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، وملديف، وموريشيوس، وسانت كيتس ونيفيس بوجود مبادرات للحكومة الإلكترونية. أما موريشيوس، فإنها ما برحت تقوم بدور قيادي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يختص بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١٣ - إلا أن معظم النظم الجديدة وعمليات إدارة المعارف تلزمها دراية فنية متخصصة. كما يواجه تقاسم المعارف الفعال حواجز ثقافية واجتماعية، منها واقع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثل في التعدد الثقافي والتعدد اللغوي.

الحكومة الوطنية والإقليمية

١١٤ - تمثل الحكومة الرشيدة عنصراً رئيسياً في قدرات التكيف، وهي بالتالي أساسية لتقليص مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستند مؤشرات الحكومة الصادرة عن البنك الدولي إلى الردود المتعلقة بجودة الحكومة المقدمة من عدد كبير من المؤسسات والمواطنين والدراسات الاستقصائية الشاملة لآراء الخبراء في البلدان الصناعية والبلدان النامية. ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي هذه (مقياس -٢,٥ إلى +٢,٥، مع كون المتوسط العالمي صفراً)، فإن مؤشر "فعالية الحكومة" قد تحسن متوسطه بالنسبة للمجموعة الفرعية المؤلفة من دول جزرية صغيرة نامية تحسناً طفيفاً، من -٠,٢٢ في ٢٠٠٤ إلى -٠,١٤ في ٢٠٠٨، كما حدث نفس الشيء بالنسبة لمؤشر سيادة القانون، الذي زاد من ٠,٢١ إلى ٠,٢٢. إلا أن المتوسط الخاص لمؤشر الاستقرار السياسي انخفض من ٠,٧١ في ٢٠٠٤ إلى ٠,٥٧ في ٢٠٠٨. وجدير بالملاحظة أن هذه المتوسطات تخفي فروقاً ضخمة فيما بين البلدان^(٣٤).

١١٥ - وفي السنوات الخمس الماضية، حدثت حالات تقدم هامة عديدة فيما يختص بالمؤسسات الإقليمية، لا سيما في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وترد تفاصيلها في تقارير الاستعراض الإقليمي المتعلقة بالاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس. وعلى سبيل المثال، فإن خطة المحيط الهادئ التي اعتمدها قادة منتدى جزر المحيط الهادئ تترجم استراتيجية موريشيوس إلى إطار عمل إقليمي يوجه على نحو فعال السياسات العامة الوطنية والإقليمية والتطورات المؤسسية.

(٣٤) Damel Kaufmann, Hart Kraay and Massines Mastruzzi, "Governance matters VIII: aggregate and individual governance indicators for 1996-2008", Policy Research Working Paper No. 4978 (Washington, D.C., World Bank, June 2009).

١١٦ - وما برحت منظومة الأمم المتحدة تقدم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، منذ اعتمادها في ٢٠٠٥، طائفة كبيرة من الدعم تعالج كافة المجالات المواضيعية، وعددها ١٩ مجالاً. وهناك فيما بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة لها وعي شديد نسبياً بأهمية قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبينما خصصت الأمم المتحدة منذ ٢٠٠٥ موارد متزايدة وعدداً متزايداً من الموظفين للأنشطة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال الموارد المتاحة، حسبما يُقال، أقل كثيراً من توقعات تلك الدول وأقل من مستوى الموارد المخصص لدعم الأمم المتحدة لمجموعات البلدان الضعيفة الأخرى.

١١٧ - ولا يزال هناك مجال كبير لإحداث تحسن في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة لها دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وآلية التنسيق الحالية لمنظومة الأمم المتحدة هي الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، الذي يمثل شبكة غير رسمية تلتقي عناصرها على المستوى العملي. ويضم هذا الفريق الاستشاري ١٥ منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسبع منظمات أخرى (انظر الحاشية (٦)). ورغم الاهتمام المتزايد في ذلك الفريق الاستشاري الذي تضاعف عدد أعضائه منذ منتصف ٢٠٠٩، لا يزال التنسيق على صعيد المشاريع ومن حيث الرصد والتقييم مشتتاً إلى حد بعيد ومخصصاً لأغراض متميزة.

رابعاً - مسائل مطروحة للنظر

١١٨ - أسفرت الاجتماعات الإقليمية الثلاثة المعقودة لإجراء الاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس عن ثلاث وثائق ختامية إقليمية وتقارير استعراض إقليمية استندت إلى تقارير التقييم الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء. وبصفة عامة، أُحرز قدر كبير من التقدم في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تنفيذ الاستراتيجية والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن تلزم جهود متجددة. وتشير التقارير الإقليمية إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال معرضة بشدة للصدمات الخارجية، التي أبرزها هذا التقرير وغيره من التقارير. والواقع أن عديداً من المكاسب التي تحققت بمشقة بالغة تبدو مهددة بفعل الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والأزمات العالمية التي حدثت مؤخراً في مجالات الأغذية والوقود والتمويل. كما توحى الأدلة التي من قبيل النواذر بأن هذه الآثار قد مدّت قدرات التكيف المحدودة بالفعل في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أقصى مداها.

١١٩ - وعلى ضوء التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والقيود المفروضة على تنفيذ استراتيجية موريشيوس المبينة في هذا التقرير وفي الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية الثلاثة، قد تود الدول الأعضاء، في جملة أمور، النظر في المسائل المبينة أدناه:

(أ) تعزيز الدعم المقدم للتخطيط الإنمائي الوطني المركز على بناء المرونة إزاء الصدمات الخارجية

١٢٠ - يمكن أن تؤدي العمليات والاستراتيجيات والمؤسسات الإنمائية الوطنية القوية إلى المساعدة على تركيز الجهود على بناء المرونة لمواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وترتبط مصادر رزق المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ارتباطاً شديداً بالهبات التي حبتها بها الطبيعة والخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، ولكن هذه الدول واقعة في الخط الأول لمواجهة آثار تغير المناخ. وبينما أبدت الدول الجزرية الصغيرة النامية روحاً قيادية في مجال بناء المرونة، يلزم دعم دولي لضمان التمويل المستدام لشبكات الحماية، والنمو الأخضر، والسياسات المتعلقة بتغير المناخ. وقد تود الدول الأعضاء النظر في تعزيز نظم البيانات والمعلومات الوطنية واستخدام تحليل نظم الطاقة وأدوات التقييم المتكامل.

(ب) تحديد ملامح الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث الضعف والمرونة

١٢١ - يمكن أن تنظر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في بذل مزيد من الجهود المتضافرة بشأن أطر عمل لقياس أوجه الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، والاستعمال تلك الأطر في شكل نماذج قطرية للضعف والمرونة تُستخدم في رصد التقدم المحرز على ضوء استراتيجية موريشيوس.

(ج) زيادة التركيز على المجالات المواضيعية الرئيسية

١٢٢ - يوفر برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس نظرة إجمالية شاملة على المجالات الرئيسية التي تلزم فيها إجراءات لتقليص مواطن الضعف وبناء المرونة. إلا أنه نظراً لندرة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، قد تود الدول الأعضاء النظر في زيادة التركيز على بضعة مجالات فرعية وتحديد أهداف وغايات لهذه المجالات قابلة للقياس من أجل رصد التقدم. ويُتوقع أن تتحدد المجالات الفرعية حسب حالة كل بلد. وتبرز تقارير الاستعراض بوجه خاص: مسائل الطاقة المستدامة؛ والنقل؛ والتجارة؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والموارد البحرية والساحلية؛ ومصائد الأسماك؛ والسياحة؛ والتمويل.

(د) تقديم الدعم لمبادرات الشراكة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل

١٢٣ - ثمة اتفاق في الاستعراضات على أن التركيز، من حيث التوجه إلى الأمام، ينبغي أن يكون على تنفيذ المبادرات التي تبني المرونة، بدعم من المجتمع الدولي من خلال شراكات شتى. وأبرزت الاستعراضات الحاجة إلى تعزيز التعاون واقترحت تعزيز الآليات القائمة، مع تنسيق الأدوار مع المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة. كما دعت الاستعراضات إلى

تعزيز الشراكات فيما بين مؤسسات القطاع العام وفيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه التحديد، قد تود الدول الأعضاء النظر في تحسين آليات الشراكة التابعة للجنة التنمية المستدامة وتعزيز مبادرات الشراكة.

(هـ) تعزيز إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوفير تلك الموارد

١٢٤ - يعدّ الدعم المقدم من المجتمع الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية أمراً محموداً. فقد أسفر عن نتائج إيجابية ملموسة في عديد من تلك الدول. إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن الدعم القائم قد تخلف بصورة مطردة عن التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها التحديات التي أسفر عنها تغير المناخ. ونظراً لصغر حجم تلك الدول ولنهج "الحجم المناسب للجميع"، وجدت عدة دول جزرية صغيرة نامية نفسها محاطة بقيود تمنعها من الاستفادة التامة حتى من الدعم الموجود والخيارات التمويلية القائمة. وفي هذا الإطار، يمكن أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات حاسمة لتحمل المسؤولية التامة عن التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك أيضاً على سبيل الحرص على تحسين إدارة تلك الدول للمنافع العالمية، التي من قبيل موارد المحيطات والبحار. وقد تود الدول الأعضاء النظر في الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق كوبنهاغن.

(و) إضفاء طابع مؤسسي على الدعم الخاص المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢٥ - منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سنة ١٩٩٢، دأبت الإعلانات والقرارات الدولية على الإشارة إلى التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوفر التقارير الاستعراضية الوطنية والإقليمية والعالمية أدلة كثيرة تؤكد منطلق "الحالة الخاصة" التي تنفرد بها تلك الدول. وهناك شاغلان متميزان بحاجة إلى التفريق بينهما، هما: (أ) التحديات العملية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني ضعفاً شديداً في سياق عملية الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً؛ (ب) التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل في غيبة تدابير الدعم الدولي المكافئة لشدة ضعفها.

١٢٦ - وفيما يختص بداعي القلق (أ)، يمكن النظر في إجراء استعراض دولي لفاعلية نظم وعمليات الدعم القائمة لصالح البلدان الفقيرة والضعيفة. وقد تود الدول الأعضاء النظر في الدعوة إلى استعراض لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً وعملية الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، لكي تكفل النظر على نحو أكثر إنصافاً في التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية

الصغيرة النامية والبلدان الفقيرة والضعيفة الأخرى. كما يمكن النظر أيضاً في تدابير دعم انتقالية إضافية في أعقاب الصدمات الكبرى.

١٢٧ - وفيما يختص بداعي القلق (ب)، يجدر بنا أن نلاحظ أن الدعوة إلى تدابير دعم خاصة لمعالجة مواطن ضعف كافة الدول الجزرية الصغيرة النامية ما برحت تمثل أمراً بارزاً في اجتماعات الاستعراض الإقليمية والأقليمية. ويرى المؤيدون أن تحديد فئة تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية، شأنها شأن البلدان المشمولة بقائمة أقل البلدان نمواً، أمر ضروري لتدابير الدعم الدولي. وبينما لا يوجد توافق آراء عالمي بشأن هذه المسألة، يقتضي إنشاء فئة تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية تعريف وتحديد هذه المجموعة استناداً إلى معايير موضوعية لا إلى اختيار ذاتي. وستحتاج معايير الإخراج من القوائم إلى إقرارها، كما ستحتاج تدابير الدعم إلى تحديدها. والأهم من كل شيء، هو أن هناك حاجة إلى النظر في المسائل المتعلقة بالإنصاف وإلى استكشاف الآثار المترتبة على إنشاء فئة رسمية تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبينما تتألف غالبية اقتصادات العالم الأشد ضعفاً من دول جزرية صغيرة نامية، هناك أيضاً عدة بلدان أخرى تعاني من الضعف الشديد. ويُظهر هذا التقرير والاجتماعات الاستعراضية الإقليمية الحاجة الواضحة إلى إنشاء آليات دعم تعترف بمستويات الضعف الأشد التي لا تعاني منها الدول الأفقر فحسب بل تعاني منها أيضاً بعض البلدان المتوسطة الدخل. ولذلك، قد تود الدول الأعضاء النظر في طلب دراسة تقنية تستكشف مختلف الخيارات.